دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القياس والافصاح عن مخاطر السيوله المصرفية فى ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS : دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	الميهي، رمضان عبدالحميد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	384 - 458
رقم MD:	969988
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السيوله المصرفية، الافصاح المحاسبى، مقررات بازل III، التقارير المالية، البنوك التجارية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969988

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية فى ضوء مقررات بازل III ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS

دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية

الدكتور
رمضان عبد الحميد الميهى
المدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة جامعة مدينة السادات

▪ ملخص البحث :

يهدف البحث إلى بيان مدى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 ومقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية وتقديم إطار مقترح يدعم التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية التي تواجه البنوك التجارية المصرية . من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) باستخدام قائمة استقصاء لتحديد مدى وعي وإدراك مسئولي إدارات المخاطر وإدارة الأصول/الإلتزامات(ALCO) والإدارة المالية لأهمية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية ، والالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم هذه المخاطر.

وخلصت نتائج البحث إلى توحد خطط واستراتيجيات وسياسات كل من مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ، ووظائف إدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة تدعم استقرار البنك في ظل الظروف المواتية وغير المواتية . وكذلك عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة،التزام البنوك بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ضوء تعليمات بازل 3، التوافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وأخيراً وجود علاقة ارتباط طردية بين مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة.

▪ **Abstract :**

The research aims to show the extent of compatibility between the application of International Financial Reporting Standards (IFRS7 & IFRS9) and the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision 3 and provide a proposal framework supports the compatibility of the measurement and disclosure of bank liquidity risks faced by the Egyptian commercial banks . By conducting a field study on a sample of Egyptian commercial banks (public sector – private sector) using questionnaires to determine the extent of awareness and understanding of officials each of risk management, asset/liabilities management (ALCO) and financial management of the importance of measurement and disclosure of bank liquidity risk, and abide by

the requirements of quantity and quality to measure and evaluate these risks.

Research results concluded to unite the plans, strategies and policies of each of the Board of Directors, top management and financial management functions about composition of the sufficient liquidity bumpers to support the stability of the bank in light of favorable and unfavorable conditions. As well as the lack of statistically significant differences on the nature and importance of liquidity risks, banks requirements quantitative and qualitative commitment to measure and assess liquidity risk in light of the Basel instructions 3, compatibility between the measurement and disclosure of liquidity risk methods under Basel 3 and the International Financial Reporting Standards IFRS, Finally there is a positive relationship between the elements of the proposed framework for the measurement and disclosure of liquidity risks.

أولاً : الإطار العام للبحث

1- مقدمة :

تتعرض البنوك خلال ممارسة أنشطتها المصرفية إلى العديد من المخاطر التى تؤدى إلى حدوث تقلبات متوقعة /غير متوقعة في العوائد المستقبلية ومن ثم التأثير على محافظ الاستثمار بها بما يحقق تأثيرا مباشرا علي كل من الأرباح وحقوق الملكية والقيمة الإقتصادية الكلية للبنك ، فضلا عن أن المخاطر التى يتعرض لها البنك تؤدى إلى فقد قدرته علي تحقيق الأهداف المنشودة (الفرارجى ،2011).

وتعد إدارة المخاطر المصرفية التى تواجة البنوك التجارية " مخاطر الائتمان – ومخاطر السوق – ومخاطر تشغيلية – ومخاطر السيولة ..... الخ " من أهم الأنشطة التى يمارسها المصرفيون على المستوى المحلي والإقليمي والعالمى وخصوصاً مع تداعيات الأزمات المالية والإقتصادية المتعاقبة ، والتى نتيجة لها أصبحت إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي أمراً ضرورياً للاقتصاديات الناشئة نتيجة التغيرات والتطورات في البيئة المحيطة (Bourgain, et. al ,2012).

وأصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel committee on banking supervision "BCBS" العديد من المقررات والتوصيات والإرشادات ، التي في معظمها

تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية وأسس ومحاور تدعيم الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة . وتشكل مقررات لجنة بازل 2،3 ، إحدى أهم القضايا التى تشغل بال المجتمع المصرفي الدولي والعربي نظراً لما تحتمه علي القطاع المصرفي من ضرورة تطوير ثقافة إدارة المخاطر حسب المعايير الدولية الجديدة ، وإجراء تنظيمات مالية داخلية خاصة بتحسين نوعية الأصول ، وبناء قواعد معلومات متكاملة عن عملائها ومحافظهم الائتمان ية لعدة سنوات سابقة، وإدارة أنواع جديدة من المخاطر" مخاطر التشغيل " لم يتطرق لها القطاع المصرفي من قبل علي الرغم من أنها تمثل قطاع لا يمكن تجاهله من المخاطر ، وتدعيم القواعد الرأسمالية لتغطية كافة المخاطر المصرفية والمالية وتكوين مصدات للسيولة (KPMG،2010).

وتعد مقررات بازل 3 أحد المعايير التنظيمية العالمية الجديدة التي تختص بكفاية رأس المال والسيولة البنكية ، التي أقرتها اللجنة عام 2010 لمواجهة القصور في التنظيم المالي للبنوك التي كشفت عنه الأزمة المالية العالمية . وقد ألزم البنك المركزي المصري، البنوك التجارية أن تمتثل تدريجياً لمقررات بازل 3 بداية من عام 2013 على أن يكون التنفيذ الكامل لكل القواعد الجديدة قبل نهاية عام 2019م .

وتجسدت الأهداف الأساسية التي تبنتها مقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية في الأتي :

- تعظيم كفاية رأس المال وتنظيمات السيولة مع تعزيز مرونة القطاع المصرفي .
- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن زيادة الضغوط المالية والاقتصادية.
- حث المؤسسات المصرفية على استخدام برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة المخاطر .
- ضمان الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية .

وقد قدمت مقررات لجنة بازل 3 العديد من الإصدارات لتحقيق هذه الأهداف لعل أهمها الإطار الرقابي للمتطلبات النوعية والكمية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالقطاع المصرفي ، وذلك من خلال مؤشري " معدل تغطية السيولة ، نسبة صافي التمويل المستقر" (BCBS,2010) .

كما عملت المنظمات والهيئات الدولية المهنية للمحاسبة والمراجعة على إصدار وتعديل بعض المعايير المحاسبية التي تساهم في تطوير القياس والعرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية ، وقد كان من أهمها قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

بتعديل معايير المحاسبة الدولية وإصدار المعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standards (IFRS) والتي تهدف إلى توفير آلية تحكم عمل المستثمر وتفرض نوع من السيطرة علي الممارسات الإدارية والمالية عند إعداد القوائم المالية من خلال إصدار تقارير مالية تحتكم إلى معايير الإبلاغ المالي بهدف ضمان احتواء فحواها الإعلامي علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتقديم سياسات وضوابط موضوعية للحد من المخاطر التي تواجه البنوك بصفة عامة ومخاطر السيولة بصفة خاصة فى ضوء :

- **معيار التقرير الدولي رقم IFRS 7 :** وصدر في أغسطس 2005 بعنوان الأدوات المالية – الإفصاح للعمل به من بداية 2007 وأجرى أخر تعديل له في أول يناير 2014 ، وحل هذا المعيار محل كل من معيار المحاسبة الدولي IAS 32 الخاص بالأدوات المالية – الإفصاح والعرض ، ومعيار المحاسبة الدولي IAS 30 الخاص بالإفصاح فى القوائم المالية فى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة (icaew,2014) .
- **معيار التقرير الدولي رقم IFRS 9 :** وصدر في يوليو 2014 بعنوان الأدوات المالية للعمل به من أول يناير 2014 ، وحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي IAS 39 الخاص بالأدوات المالية – الاعتراف والقياس (icaew,2014) .

2- مشكلة البحث:

توجهت أنظار المؤسسات الدولية للرقابة المصرفية في الآونة الأخيرة نحو قضية مخاطر السيولة بالقطاع المصرفي كنتيجة حتمية لغياب الضوابط والأطر الموضوعية التي تحكم القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة ، ومن ثم الاعتماد على التقديرات والسياسات المحاسبية المختلفة ، لذا اهتمت تلك المؤسسات بتقديم ضوابط ومعايير موضوعية لقياس وتقييم تلك المخاطر والرقابة عليها. فقد ألزمت مقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية البنوك التجارية بضرورة وضع سياسات وإجراءات احترازية لقياس وإدارة مخاطر السيولة بما تتماشي مع تعليمات السلطات الرقابية والإشرافية، بالإضافة إلي ضرورة الالتزام بمجموعة من المتطلبات الكمية والنوعية والمبادئ التي تحكم متطلبات القياس والإفصاح .

كما أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقارير المالية الدولية IFRS 9 كبديل لمعيار المحاسبة الدولية IAS 39 ، ومعيار التقارير المالية الدولية IFRS7 كبديل

لمعيارى المحاسبة الدولية32، IAS 30 بهدف تحسين آلية التصنيف والقياس والإفصاح عن الأدوات المالية بشكل عام، والمخاطر التي تواجه البنوك التجارية بوجه خاص بإعتبارها أحد الأسباب الجوهرية التي فجرت الأزمات المالية في الفترة الأخيرة (Nadia & Rosa,2014).

ونتيجة لضرورة الإلتزام (أدبى أو مهنى أو قانونى) من قبل البنوك فى معظم دول العالم ومنها مصر بكل من مقررات لجنة بازل بإعتبارها تصدر عن الهيئة الدولية العليا للإشراف والرقابة على البنوك ، ومعايير التقارير المالية الدولية عند إعدادها لقوائمها المالية بإعتبارها تصدر عن الهيئة المهنية الدولية العليا لإصدار معايير المحاسبة الدولية وهو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

و في ظل قيام العديد من الهيئات واللجان المهنية الدولية والمنظمات المحاسبية المختصة ببذل المزيد من الجهد في وضع القواعد وإصدار المعايير التي تحد من المخاطر التي تواجه البنوك التجارية ، لتقديم معايير قادرة على توفير معلومات ملائمة تساهم في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية من حيث مبالغ تلك التدفقات وتوقيت الحصول عليها في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر .

ومن ثم يرى الباحث أن مشكلة هذا البحث تتمثل في محاولة تقديم إطار يساعد البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) على تحقيق التوافق بين عمليات القياس والإفصاح لمخاطر السيولة المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS 9.

ومن ثم يمكن صياغة مشكلة البحث في ضوء التساؤلات التالية :

1- ما هي طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) ؟ وهل توجد مقاييس محددة لقياس تلك المخاطر في الوضع الحالي؟

2- ما هي المتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) في ظل مقررات بازل 3 ؟

3- إلي أي مدي تتفق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية(قطاع عام – قطاع خاص) في ظل مقررات بازل 3 ، ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS7؟

4- هل يمكن تقديم إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) يعمل على التوافق بين مقررات بازل 3 ، ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9؟

5- ما هي طبيعة علاقة الارتباط بين مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية (قطاع عام – قطاع خاص) ؟

3- أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في بيان مدى التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 ومقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية ومحاولة إقتراح إطار يراعى التوافق للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية التي تواجه البنوك التجارية المصرية وهل تؤثر طبيعة الملكية للبنك (قطاع عام – قطاع خاص) على ذلك .

<u>سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:</u>

1- التعرف على طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس تلك المخاطر في الوضع الحالي .

2- الكشف عن أهم المتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية في ظل مقررات بازل 3.

3- دراسة تحليلية لتحديد التوافق و/أو الاختلاف بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9.

4- استخلاص إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية المصرية يعمل على التوافق بين مقررات بازل 3 ، ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9.

5- تحديد علاقة الارتباط بين مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية (عامة – خاصة) .

4- فروض البحث :

في ضوء أهداف البحث وسعياً للإجابة على تساؤلاته تتمثل فروض هذا البحث فيما يلي :

1- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها.

2- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3.

3- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9.

4- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة .

5- لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) .

6- **حدود البحث :**

- **حدود مكانية :** سوف يقتصر البحث على البنوك التجارية المصرية العامة ، واثنين من أكبر البنوك المصرية (قطاع خاص) ، والتي تتمثل في المراكز الرئيسية للبنوك التالية : البنك الأهلي المصري ، وبنك مصر ، وبنك القاهرة ، والبنك التجاري الدولي CIB ، وبنك قطر الوطني الأهلي QNB. وذلك من خلال دراسة ميدانية تقوم على استطلاع أراء المسئولين بكل من إدارة مخاطر السيولة ، ولجنة ALICO ، وإدارة الإدارة المالية .
- **حدود منهجية :** يقتصر البحث على تناول مفهوم ومحددات مخاطر السيولة وتحديد أساليب القياس والإفصاح عنها في ظل مقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 دون التطرق إلى باقي المعايير المحاسبية.

7- **أهمية البحث :** يستمد البحث أهميته من تزايد الاهتمام من قبل المؤسسات الدولية للرقابة المصرفية، ومجلس معايير المحاسبة الدولية ، والسلطات الرقابية

والإشرافية المصرية بضرورة قيام البنوك التجارية بوضع إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل تعزيز معدلات السيولة المصرفية في ظل الظروف المواتية وغير المواتية ، ويمكن تناول أهمية البحث من حيث :

1/6- الأهمية العلمية:

- تدعيم التوافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية حاليا ، ومقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
- المساهمة فى تقديم إقتراح بالضوابط والأطر الموضوعية التي تحكم القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة .

2/6- الأهمية العملية:

- الحاجة إلى أساليب وأطر موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة، تناسب بيئة القطاع المصرفي المصري وتواكب متطلبات المعايير الدولية المصرفية.
- المساهمة فى وجود إطار لدى البنك المركزي المصري لمتابعة ورقابة أداء البنوك التجارية فيما يتعلق بطبيعة وحجم مخاطر السيولة التي تواجهها وأساليب قياسها وطرق الإفصاح عنها .
- مساعدة البنوك فى مراجعة وإحكام تطبيق متطلبات مقررات لجنة بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 وفقاً لمتطلبات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية وخصوصاً مايعل بالالتزام بالمعايير الكمية والنوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية.

8- منهج البحث :

في سبيل التعرف على مشكلة البحث وسعياً إلى تحقيق أهدافه واختبار فروضه اعتمد البحث على: **المنهج الاستقرائي :**

وفقا لهذا المنهج تم التعرف على أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية وأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 ، في ضوء دراسة وتحليل ما ورد بالفكر المحاسبي وكذلك ما أصدرته مقررات لجنة بازل3.

- **المنهج الاستنباطي** :اعتمد الباحث على هذا المنهج بهدف استخلاص إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ضوء المعايير المصرفية الدولية بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS7 وذلك من خلال تحليل نتائج الاستقصاء لمسئولي البنوك محل الدراسة.

9- خطة البحث :

سعيا نحو تحقيق أهداف البحث ، واختبار الفروض واستخلاص النتائج والتوصيات وبعد تقديم الإطار العام للبحث سوف يتم تقسيم ماتبقى من البحث على النحو التالي :

ثانياً : عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية بشأن مخاطر السيولة البنكية .

ثالثاً : ماهية وإدرة مخاطر السيولة المصرفية .

رابعاً : المتطلبات الكمية والنوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 للرقابة المصرفية .

خامساً : متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS7 للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية .

سادساً : إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية لتلبية متطلبات لجنة بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9.

سابعاً : الدراسة الميدانية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية .

ثامناً : النتائج والتوصيات .

ثانياً : عرض وتحليل الدراسات السابقة والإصدارات المهنية بشأن مخاطر السيولة المصرفية

1- عرض وتحليل الدراسات السابقة :

1- ركزت دراسة (Nadia & Rosa ,2014) ، (بعنوان The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects على تقديم مفاهيم السيولة ومخاطر السيولة من خلال دراسة انتقادية لمعيار IFRS9 ، دراسة تحليلية لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولية IFRS7 فقط

فيما يتعلق بالإفصاح عن مخاطر السيولة ، وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها:

- إن الإفصاح المرتبط بمخاطر السيولة يجب أن يعكس كافة المعلومات الهامة لتقييم مستوي سيولة الأصول والالتزامات.
- تحديد ما يجب الإفصاح عنه بشأن مخاطر السيولة وكيف يتم هذا الإفصاح
- إن معيار التقارير الدولية IFRS7 لا يراعي الاختلافات بين القيم الدفترية ومعدلات السيولة البنكية ومستوي النضج الاقتصادي.

2- عملت دراسة(Cipullo N., Vinciguerra R.,2014) بعنوان Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting على مقارنة القواعد المتعلقة بمخاطر السيولة الصادرة عن مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية ، مع معايير التقارير الدولية IFRS7 و IFRS9 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالاعتراف وتقييم الأصول والالتزامات المالية ، وقد خلصت الدراسة إلي غياب الضوابط والأطر الموضوعية التي تحكم عملية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية من قبل معايير التقارير المالية الدولية وعدم وجود خطوات إجرائية واضحة ومحددة لتحديد وقياس تلك المخاطر .

3- تناولت دراسة (شحاتة ، 2013) إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات IFRS 7 بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة تطبيقية على بنك الرياض) ، بهدف دراسة وتحليل طبيعة الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية (الموقف المالي ، إعادة التصنيف ، المكاسب والخسائر المقاسة / غير المقاسة بالقيمة العادلة ، السياسات المحاسبية) لتقييم مستوى الإفصاح والشفافية ، وكذلك دراسة وتحليل طبيعة الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية (الكشف النوعي ، الكشف الكمي ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة) وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : وجود ثلاثة عناصر لا يتم الإفصاح عنها بشأن مخاطر السيولة وهي أساليب قياسها ، والبيانات الكمية المتعلقة بها ، وكذلك تركيز مخاطر السيولة.

4- قامت دراسة (Bushman.M. & Christopher.D,2012) بعنوان Accounting discretion, loan losses provisioning and discipline of banks risk – taking بتحديد النتائج المترتبة علي زيادة مخصصات

القروض وعلاقتها بمعدلات الضوابط البنكية وأثرها علـــى معـــدلات الســـيولة وكذلك الكشف عن الضوابط السوقية كأداة لتدعيم الرقابة على البنوك في ضوء متطلبات لجنة بازل 3. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي :

- إن مخصصات القروض الواجب التطلع إليها لتدعيم الأرباح تفسد ضوابط معدلات المخاطر والسيولة البنكية وتؤثر علي مستوى الشفافية والإفصاح
- إن مقترحات تغيير التوجه المحاسبي لخسائر القروض يعرضها إلى مخاطر شديدة العواقب .
- إن الأرباح التي قد يتم تحقيقها من تخفيض زمن الدورات الاقتصادية تؤدى إلى خسائر متزامنة للشفافية والإفصاح ، و تفسد الضوابط الســـوقية ممـــا يؤدى إلى زيادة حجم المخاطر البنكية .

5- اســـتهدفت دراســـة (Mikes, Anette, 2011) From counting risk to making risk count : Boundary – work in risk management الكشف عن معدلات النمو في إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي ، وتوجيه النسب والمؤشرات القياسية كمحور أساسي لقياس الأداء في ضوء المعايير الدولية التي تحكم القطاع المصرفي وكذلك تحديد المستويات الكافية من رأس المال ومـــدى ارتباطها بمواجهة المخاطر بشكل عام وأثرها على معدلات السيولة البنكيـــة ، وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة ارتباط بين دقة قياس وتحليـــل المخـــاطر والتركيز على التقافات المتراكمة في إدارة المخاطر ، وعدم وضوح الرؤية في إدارة المخاطر بالبنوك ترجع إلى وجود دوائر أخرى من تطـــورات القياســـات وتطبيقاتها .

6- تناولت دراســـة (KPMG, 2010)، بعنـــوان BASEL 3 Pressure Is Building التأثيرات النوعية للمخاطر علي البنوك الخاصـــة وعلـــى مســـتوى القطاع المالي ، فضلاً عن تحديد مدى قدرة البنوك علي تحمل الضغوط في ظل الأزمات المالية وعدم تعرضها لنقص معدلات السيولة التـــي تفـــي بمتطلبـــات العملاء ، وقد خلصت الدراسة إلى أن بازل 3 ليست سوى عنصر واحد فقط من إعادة هيكلة منظومة الخطر والتنظيم في القطاع المالي والذي يشمل تغيير كـــل من المجالات الآتية : " الحوكمة – الرقابة – هيكل السوق وكيفية التعامل مـــع العملاء " ، فضلاً عن العمل على تحسين وتعزيز أرصدة السيولة ورأس المـــال

معا ، والتركيز على تعزيز وتحسين إدارة المخاطر والقدرة المصرفية يساهم في تخفيض حجم المخاطر في ظل الأزمات المالية.

7- قدمت دراسة (عبد الصمد ،2008) القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل 2 بين النظرية والتطبيق، بهدف تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية وطرق قياسها لتحديد الحد الأدنى لرأس المال بالبنوك التجارية كما ورد باتفاقية بازل2 ، وكذلك تحديد متطلبات الإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية كما وردت في المعايير المحاسبية المحلية والدولية ، وعلى وجه الخصوص ما ورد في مقررات لجنة بازل 2 ، من خلال إجراء دراسة تطبيقية على أحد البنوك التجارية المصرية من حيث القياس والإفصاح عن " مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية " . وخلصت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية والمصرية قد أغفلت تحديد الحد الأدنى لرأس المال وتحديد أنواع وطرق قياس المخاطر التي تواجه البنوك كما قدمت الدراسة إطاراً مقترحاً للإفصاح عن المخاطر بالبنوك التجارية يتضمن 5 مراحل أساسية أهمها " إعداد قائمة بالمخاطر المصرفية " .

8- استهدفت دراسة (العشماوي ،2007) تقديم إطار محاسبي مقترح لأثر محددات أداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية وتفسير المعدل المقبول لكفاية رأس المال بكل بنك تجاري طبقا لمحددات الأداء المصرفي التي بدورها تضمن تخفيض حدة المنافسة القطرية والدولية وتخفيض حدة المخاطر المصرفية ، وكذلك توفير قاعدة بيانات مصرفية بالدولة ممثلة في الجهاز المصرفي طبقا لمحددات الأداء المصرفي من خلال سلسلة زمنية مترابطة وذلك لأغراض ترشيد القرارات المصرفية ، من خلال إجراء دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية العامة " كما قدمت الدراسة نموذج رياضي لتحديد معدلات كفاية رأس المال ، وخلصت الدراسة إلى أن أهم محددات تقييم الأداء المصرفي تتمثل في " جودة القروض ، توظيف الائتمان ، توظيف الأصول الخطرة ، جودة الأصول ، ربحية التمويل الداخلي ، توظيف الودائع في الأوراق المالية ، توظيف الأوراق المالية من الأصول ، توظيف الودائع في القروض ودرجة ثقة وحماية المودعين " ، فضلاً عن أن أهم المتغيرات المؤثرة على محددات تقييم الأداء المصرفي هي

القروض المتعثرة ، السياسة الائتمان ية ، تسعير المخاطر المصرفية ، التركيز الائتمان ي ، مستوى مخصصات الأصول المالية ، قواعد الرقابة المصـــرفية ، العائد على الأصول المالية ، أوزان المخاطر المصـــرفية، كفـــاءة المراجعـــة الداخلية .

2- عرض وتحليل الإصدارات المهنية لمخاطر السيولة :

1- قدمت مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية حزمة مـــن المبـــادئ الفعالـــة لإدارة مخاطر السيولة والإشراف عليها في ضوء ما يلي (BCBS,2008) :

- مسئولية البنك عن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة ، حيث يجـــب أن يـــتم وضع هيكل لإدارة السيولة بالبنك ، وضرورة وضع خطط وأطـــر قويـــة لإدارة مخاطر السيولة بهدف الحفاظ على معدلات سيولة كافية .
- حوكمة إدارة مخاطر السيولة ، حيث يجب أن تقوم الإدارة العليـــا بوضـــع استراتيجيات وسياسات وإجراءات موضوعية لتحديد وقياس مخاطر السيولة وتفعيل إجراءات الرقابة عليها ، فضلاً عن ضرورة قيـــام الإدارة العليـــا بمراجعة تقارير السيولة البنكية والتي تعكس معدلات تطورها ، وعرضـــها على مجلس الإدارة بصفة دورية لإعداد الخطط والسياسات الطارئة لإدارة مخاطر السيولة بكفاءة وفاعلية .
- قياس وإدارة مخاطر السيولة ، حيث يجب على إدارة البنك تبني خطـــوات منهجية وموضوعية تساهم في تحديد وقياس ومتابعـــة مخـــاطر الســـيولة والرقابة عليها في ظل الظروف العادية وغير العادية .

وقد أكدت مقررات لجنة بازل 3 على ضرورة قيام البنـــوك التجاريـــة باستخدام مؤشرات موضوعية للوقوف على معدلات السيولة الحقيقية التي تشكل مصدات قوية لمواجهة المخاطر ، من خلال استخدام نســـبة تغطيـــة الســـيولة ،ومعدل صافي التمويل المستقر في إطار تفعيل الدعامة الثانية لمقررات لجنـــة بازل " المراجعة الرقابية " وسوف يقوم الباحث بتناول تلك المؤشـــرات بشـــكل تفصيلي في متن البحث .

2- أصدرت وحدة تطبيق مقررات بازل للرقابة المصرفية (البنك المركزي المصري ، 2011) ورقة عمل بعنوان " مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية مـــن مقـــررات بازل 2 " بهدف التعرف على أهم أسباب وأنـــواع مخـــاطر الســـيولة ، وتحديـــد مقومات الإطار الرقابي للمتطلبات النوعية والكمية لقياس مخاطر الســـيولة التـــي

تواجه البنوك التجارية والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها ، وقد قدمت ورقة العمل آلية قياس مخاطر السيولة من خلال مؤشرات تعكس معدلات السيولة الحقيقية التي يجب على البنك الاحتفاظ بها في ظل الظروف المواتية

وغير المواتية وتتضمن تلك المؤشرات كل من :

- نسبة تغطية السيولة .
- ونسبة صافي التمويل المستقر .

3- أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB,2010) المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS والتي كان في مقدمتها المعيار السابع " IFRS 7" بعنوان الأدوات المالية –الإفصاح ، وأخر تعديلاته فى يناير 2014 والمعيار التاسع " IFRS 9" بعنوان الأدوات المالية (IASB,2014) ، ويشمل مضمون تلك المعايير وضع ضوابط وقواعد إرشادية تحكم طبيعة عمل المؤسسات المالية بشكل عام والبنوك بصفة خاصة من حيث ضوابط الاعتراف والقياس والتصنيف عن المعاملات المالية وغير المالية والإفصاح عنها ضمن التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها ، وكذلك سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تواجه البنوك والتي من أهمها مخاطر السيولة التي تؤثر بشكل مباشر على سلامة البنك وقدرته على الاستمرار كمؤسسة مالية على المستوى الجزئي ، والقطاع المصرفي والنظام المالي على المستوى الكلي .

ومن استقراء وتحليل أهداف ونتائج الدراسات السابقة والإصدارات المهنية، يتضح ما يلي :

1- أكدت مقررات لجنة بازل 3 على ضرورة التزام البنوك التجارية بتطبيق أساليب القياس الكمي والنوعي لمخاطر السيولة التي تواجهها، لتحسين مستوى القياس والإفصاح والشفافية.

2- اتفقت بعض الدراسات على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 بالبنوك التجارية ، يحسن صورة البنك ومركزه المالي أمام العملاء والمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين مما يدعم ثقة المتعاملين مع البنك من خلال تحسين جودة التقارير المالية.

3- لايتم الإفصاح بصورة كافية عن المخاطر التي تواجه البنوك التجارية بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل خاص ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم والتقارير المالية.

4- يوجد غياب للأطر والقواعد المحاسبية التي تقرها معايير المحاسبة الدولية بشأن تحديد وقياس مخاطر السيولة وتدعيم الرقابة عليها، ومن ثم يتم الاعتماد على السياسات والتقديرات المحاسبية (أبو طالب ، 2013).

5- ندرة الدراسات التي تناولت – في حدود علم الباحث- تقييم التوافق بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لإدارة مخاطر السيولة البنكية وخاصة الدراسات العربية.

ومن ثم يسعى هذا البحث إلى تقييم مدى التوافق بين تطبيق مقررات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9 للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة ، والعمل على إقتراح إطار يساعد على تحقيق التوافق بين عمليات القياس والإفصاح لمخاطر السيولة البنكية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS 9 ومقررات لجنة بازل 3 فى البنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص).

ثالثـــاً : ماهية وإدارة مخاطر السيولة المصرفية

1- مفهوم وأنواع مخاطر السيولة :

تعرف مخاطر السيولة Liquidity Risk : بأنها تلك المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في ميعاد استحقاقها بأقل خسائر ممكنة ، ويترتب على عدم كفاءة إدارة السيولة مخاطر عالية قد تصل إلى انهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية ، وجرت القواعد المصرفية على تقسيم مخاطر السيولة إلى (البنك المركزى المصرى، 2011) :

- **مخاطر السيولة التمويلية:** وتنشأ تلك المخاطر عندما يكون البنك غير قادر علي مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة .
- **مخاطر السيولة السوقية:** وتنشأ تلك المخاطر عندما يتعذر علي البنك بيع أو رهن أحد أصوله وفقا للسعر السائد في السوق نتيجة عدم القدرة على تسييلها (وهو ما يعرف بمخاطر التصفية).

- **مخاطر السيولة العرضية:** وتنشأ تلك المخاطر عند الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمان ية للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

2- المراحل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر ، ويتمثل الهدف الرئيسي من إدارة المخاطر في الحد من احتمالات حدوث الخسارة المتوقعة وتخفيض الخسارة الفعلية عند وقوعها ، وتمر إدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة ومخاطر السيولة على وجه التحديد بأربعة مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي (الفرارجي ،2011 ؛ Carles, et. Al, 2012) :

1/2- تحديد مسببات مخاطر السيولة :

تُمثل عملية تحديد مسببات مخاطر السيولة المرحلة الأولى لإدارة المخاطر المصرفية ، حيث يتم تحديد الأسباب والعوامل المحدثة للمخاطر فقد يكون التعثر الائتمان ي سببه المقترض أو نتيجة الظروف الاقتصادية العامة المحيطة بالمقترض ، وينبغي أن تكون عملية تحديد المخاطر عملية مستمرة لكل نشاط مصرفي يقترن بحدوث مخاطر محتملة وكذلك على مستوى المحفظة ككل .

2/2- قياس مخاطر السيولة :

يعتبر القياس الصحيح لمخاطر السيولة من حيث الموضوعية والوقت المناسب أحد محاور إدارة المخاطر المصرفية ، ويجب قياس هذه المخاطر في ضوء أبعادها الثلاثة " حجم المخاطر ، مدة الخطر ، احتمالية الحدوث لهذه المخاطر " على أن يتم تقديم تحليلات صعبة ولكنها متوقعة الحدوث وتتسم بالمعقولية في ظل أسوأ السيناريوهات المحتملة .

3/2- متابعة وضبط مخاطر السيولة :

توجد عدة خيارات أساسية لضبط مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية بهدف تقليل أثارها العكسية من أهمها ما يلي :

- تجنب كافة الأنشطة المصرفية المُولدة لتلك المخاطر .
- وضع حدود قصوى " سقوف " للأنشطة المصرفية المولدة لتلك المخاطر
- تخفيض أثار المخاطر في حالة حدوثها .

وتعمل إدارة البنك على ضبط المخاطر المصرفية ومتابعتها بشكل مستمر ، مع التركيز على ضرورة الموازنة بين العائد المحقق من نشاط معين وبين الخسائر الناتجة من المخاطر المصاحبة لهذا النشاط .

4/2- مراقبة مخاطر السيولة :

حيث ينبغي على إدارة البنك إيجاد نظام معلومات متكامل للرقابة على مخاطر السيولة من خلال القدرة على التنبؤ بالمخاطر المتوقعة ، ثم تحديد وقياس المخاطر عند حدوثها بدقة وموضوعيه ، وتحديد الإنحرافات بين المخاطر المتوقعة والفعلية للسيولة ، ثم إتخاذ إجراءات تفعيل ضوابط الرقابة والإشراف على التغيرات والمستجدات في وضع المخاطر لدى البنك ومدى توافقها مع متطلبات المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتنفيذ الآليات المختلفة للتعامل مع هذه المخاطر.

3- المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية ومخاطر السيولة :

ترتكز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافه الإدارات بالبنك لضمان توفير البيانات والمعلومات حول المخاطر بصفة عامة ، ومخاطر الائتمان ، والسيولة ، والسوق ، والمخاطر التشغيلية على وجه التحديد في ضوء متطلبات مقررات بازل 2 ، 3 للرقابة المصرفية . حيث يجب إعداد تقرير شامل عن هذه المخاطر وتقديمه بشكل دوري منتظم للإدارة العليا بالبنك ، ويمكن تناول أهم المبادئ الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية فيما يلي (خليل ،2010 ؛ السيسي ،2011؛ موسى ،2012) :

1/3- مسئولية مجلس الإدارة والإدارة العليا :

تقع مسئولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك ، والذي يعتبر المسئول أمام المساهمين عن أعمال البنك وهو ما يستوجب فهم وإدراك طبيعة المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء . حيث يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا واعتمادها من قبل مجلس الإدارة، وتشمل هذه السياسات " تعريف المخاطر ، تحديد أساليب قياسها ، تحديد طرق الرقابة عليها .... " بهدف التأكيد على أن المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية تناسب توجهات المساهمين ، فضلاً عن الالتزام بتعليمات وضوابط البنك المركزي .

ويرى الباحث ، أنه يجب على مجلس الإدارة تأمين إطار فعال لإدارة وضبط المخاطر في الحالات الطبيعية والحالات الضاغطة والإشراف على حسن قيام الجهات المسئولة عن إدارة المخاطر بواجباتها من خلال الإجراءات التالية :

- ✓ تحديد القدرة على تحمل المخاطر بما يتناسب مع إستراتيجية البنك وحجمه وطبيعة الأنشطة المصرفية التي يقدمها .
- ✓ المصادقة على سياسات إدارة المخاطر والإجراءات المكملة لها ومراجعتها بشكل دوري .
- ✓ تبني سياسات ونماذج فعالة للإفصاح عن مستوى الملاءة المالية للبنك ، والأساليب المستخدمة لإدارة وقياس المخاطر على مستوى البنك . بحيث يتم الإفصاح عن كلاً من : هيكل رأس المال والأصول الخطرة المرجحة ومدى كفاية رأس المال ، وحجم الديون المتعثرة ، وكيفية تحديد المخصصات لمواجهة خسائر المخاطر المختلفة .
- ✓ تفعيل ضوابط الرقابة والإشراف المستمر على عملية إدارة المخاطر .

2/3- تحديد إطار إدارة المخاطر " إستراتيجية إدارة المخاطر " :

حيث يجب على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر ، وتشجيع القائمين على الإدارة بالتعامل مع المخاطر بعقلانية في إطار الإستراتيجيات والسياسات العامة للبنك ، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب تقييمها . ويهتم هذا المبدأ في المقام الأول بضرورة قيام البنك بتحديد الإطار العام الذي سيتم من خلاله إدارة المخاطر المصرفية ، ويدخل ضمن هذا الإطار :

- ✓ تخصيص الموارد البشرية لإدارة المخاطر المصرفية .
- ✓ وجود نظام للمعلومات المالية وغير المالية المرتبطة بإدارة المخاطر .
- ✓ توفير نظام جيد للمراجعة الدورية.

3/3- تكامل عملية إدارة المخاطر :

حيث يجب أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة " تسمى لجنة إدارة المخاطر " على أن تشمل في عضويتها بعض المسئولين التنفيذيين بالبنك ويناط بهذه اللجنة مسئولية تحديد وتنفيذ سياسات إدارة المخاطر مع عدم التركيز على نوع واحد فقط من المخاطر دون المخاطر الأخرى . ويهدف هذا المبدأ بصفة أساسية إلى فهم وتحليل طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في البنك ، حيث لا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة .

4/3- تحديد مسئولية المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية :

حيث تقدم البنوك العديد من الأنشطة المصرفية التي ترتبط بأعمال التجزئة ، وأعمال الشركات ، والتعامل في الأوراق المالية ... والتي يصاحبها العديد من

المخاطر التي تؤثر على أداء وربحية البنك . لذا يجب على إدارة البنك تعيين فريق عمل مسئول عن كل نوع من المخاطر التي يواجهها البنك (خطاب ،2008) .

5/3- تحديد أساليب قياس المخاطر وتقييمها : يشير هذا المبدأ إلى ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى البنك ، وذلك بهدف تحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية . ويتوقف نجاح نظام الرقابة على المخاطر على مدى توافر مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف " حدود وسقوف ائتمانية ، حدود وسقوف للسيولة العامة .

6/3- استقلالية المراجعة : حيث يجب أن تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية وأن يكون لديها الصلاحيات الكاملة لممارسة عملها ، بهدف التأكد من الفصل الواضح بين الأشخاص والاختصاصات التي تهتم باتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد وقياس المخاطر البنكية وبين الأشخاص والاختصاصات التي تهتم بمراقبة تلك المخاطر .

7/3- وضع ضوابط الأمان لنظم المعلومات : حيث يجب وضع الضوابط الكافية لضمان أمان جميع نظم المعلومات ، بهدف الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات ، وذلك من خلال مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص .

8/3- وضع خطط للطوارئ : حيث يجب على إدارة البنك وضع خطط للطوارئ على أن تكون قابلة للتطبيق في حالة حدوث تغير في الظروف المحيطة بالبنك ، ويجب أن تشمل هذه الخطط كافة أنواع المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك في المستقبل ، وأن تكون معززه بإجراءات وقائية ضد الأزمات على أن يتم الموافقة عليها من قبل المسئولين ذوي العلاقة .

و قدمت دراسة (Beardshaw, 2011) إطاراً متكاملاً لحوكمة المخاطر بالبنوك ومنها مخاطر السيولة يُرسي طبيعة العلاقة التفاعلية بين كل من :

- مجلس الإدارة ودوره في وضع الإستراتيجيات والأهداف لإدارة المخاطر وتخطيط الأعمال لتحديد رغبة البنك في المخاطرة وحجم المخاطر المقبولة .
- اللجنة المختصة بمخاطر المحفظة البنكية والتي تختص بتقدير المخاطر الجوهرية ، وقياسها ، وتكوين صورة مبتكرة لإدارة المخاطر .
- إدارة التمويل بالبنك التي تختص بإدارة الميزانية وتحديد كفاية رأس المال ، وإعداد خطط الطوارئ لمتطلبات رأس المال في ظل الظروف غير العادية .

3- القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية :

يمكن تلخيص أهم الفروق بين كل من متطلبات بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية السابع والتاسع للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة فى الجدول التالى(جدول رقم 1) :

جدول رقم (1)

تحليل عناصر إدارة مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ،

ومعايير التقارير المالية الدولية7،9

عناصر إدارة مخاطر السيولة	في ضوء مقررات بازل 3	معايير التقارير المالية الدولية IFRS7&9
1- سياسات إدارة مخاطر السيولة	• تحديد الجهات المسئولة عن إدارة السيولة (لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ، ولجنة التوظيف ، ومدير الخزينة ، ومدير العمليات المالية ، ومدير المخاطر) . • وضع السقوف الداخلية اللازمة لضبط مخاطر السيولة بالبنك (حد أدنى من الأصول السائلة عالية الجودة ، الحد الأقصى لنسبة التركز في مصادر التمويل والموجودات السائلة) . • آلية دراسة مخاطر السيولة الناتجة عن المنتجات والبرامج الجديدة . • أنواع التقارير الواجب رفعها ومتابعتها من قبل الإدارة العليا والإدارة التنفيذية • وضع خطط طارئة لمواجهة مخاطر السيولة .	• ركزت على وضع ضوابط لقياس مخاطر السيولة وأساليب مناسبة لتحسين عملية الإفصاح عنها ، دون الكشف عن السياسات والضوابط التي يجب أن تلتزم بها إدارة المخاطر بالبنك لمعالجة مخاطر السيولة من حيث تحديد الجهات المسئولة ، ودور مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية ، ومسئولية السلطات الإشرافية في الرقابة على مثل هذه المخاطر.

2- ضوابط الاحتفاظ بالأصول السائلة عالية الجودة .	• يجب على إدارة البنك أن تحتفظ برصيد مناسب من الأصول السائلة عالية الجودة مع مراعاة أدوات الدين ، وذلك في ضوء الخصائص التالية للأصول : - أن تكون ذات مخاطر سوقية متدنية - أن تكون ذات مخاطر ائتمان منخفضة - يمكن تسيلها بسهولة مع تحمل خسائر بسيطة - يمكن تقديمها كضمانة بهدف تأمين مصادر تمويل مقابلة .	• تبنت المعايير سياسات فعالة تلزم البنوك بضرورة تكوين مخصصات كافية لمواجهة المخاطر التي تواجهها بشكل عام والإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ومقارنتها مع السنة السابقة . والكشف عن التغيرات التي طرأت عليها .
3- توزيع توظيفات السيولة وعدم إتباع سياسات التركز في مصادر التمويل .	• أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة توزيع الأصول السائلة وعدم التركز في مصادر التمويل ، ومتابعة استقرار مصادر التمويل وتنويع الاستحقاقات بما يلاءم إستراتيجية البنك	• أكدت المعايير على ضرورة تبني البنك سياسات وضوابط موضوعية من شأنها تنويع توظيفات السيولة في الأدوات المالية بشكل عام .
4- تحديد وقياس مخاطر السيولة	• يتم تحديد مخاطر السيولة من خلال تقييم مواطن الضعف التي قد تُعرض البنك إلى نقص السيولة مع مراعاة التفاعل بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى • يتم قياس مخاطر السيولة من خلال ما يلي : - حصر التدفقات النقدية المتوقعة الداخلة والخارجة بالبنك . - مؤشرات السيولة التقليدية . - مؤشر تغطية السيولة البنكية .	• أكد المعيار IFRS9(الأدوات المالية) على ضرورة قيام البنك بالمفاضلة بين أسلوبي القيمة العادلة للأصول البنكية و/أو التكلفة المستنفذة لقياس الأصول البنكية عالية السيولة، كما ترك المعيار للبنوك التجارية حرية استخدام المؤشرات المالية التي تقيس مخاطر السيولة والتي تتمثل في كل من : - نسب السيولة التقليدية . - الودائع الأساسية / إجمالي الأصول.

	- مؤشر صافي التمويل المستقر.	- النقدية والأرصدة وأذون الخزانة / إجمالي الأصول . - النقدية والأرصدة وأذون الخزانة / الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك . - إجمالي القروض / ودائع العملاء . - القروض بالعملات الأجنبية / إجمالي القروض
5- الإفصاح عن مخاطر السيولة	• أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة الإفصاح عن المتطلبات الكمية والنوعية لمخاطر السيولة ضمن التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها ، على أن تتضمن عملية الإفصاح كل من : - الهيكل التنظيمي وإطار إدارة مخاطر السيولة. - معلومات نوعية تتعلق بوضع السيولة " مصادر الأموال ، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيفها " . - معلومات كمية لوضع السيولة بالبنك " حجم ومكونات غطاء السيولة ، البنود داخل وخارج الميزانية " .	• أكد المعيار IFRS7 (الإفصاح عن الأدوات المالية) على ضرورة قيام البنك بالإفصاح عن مخاطر السيولة من خلال تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية القائمة وتظهر هذه المخاطر عندما يعجز البنك عن تلبية الالتزامات وتدبير الأموال بتكلفة عادية ،على أن تتضمن عملية الإفصاح كل من : - كيفية التعرض لمخاطر السيولة . - أسباب نشأة مخاطر السيولة . - سياسات إدارة مخاطر السيولة . - أساليب قياس مخاطر السيولة . - تركزات مخاطر السيولة .

سادساً : إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية لتلبية متطلبات لجنة بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7 & IFRS9

في ظل ماتناوله الباحث في العرض السابق للبحث يمكن إستخلاص إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية يمكن عرضه في الشكل التالي :

شكل رقم (2)

إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة المصرفية

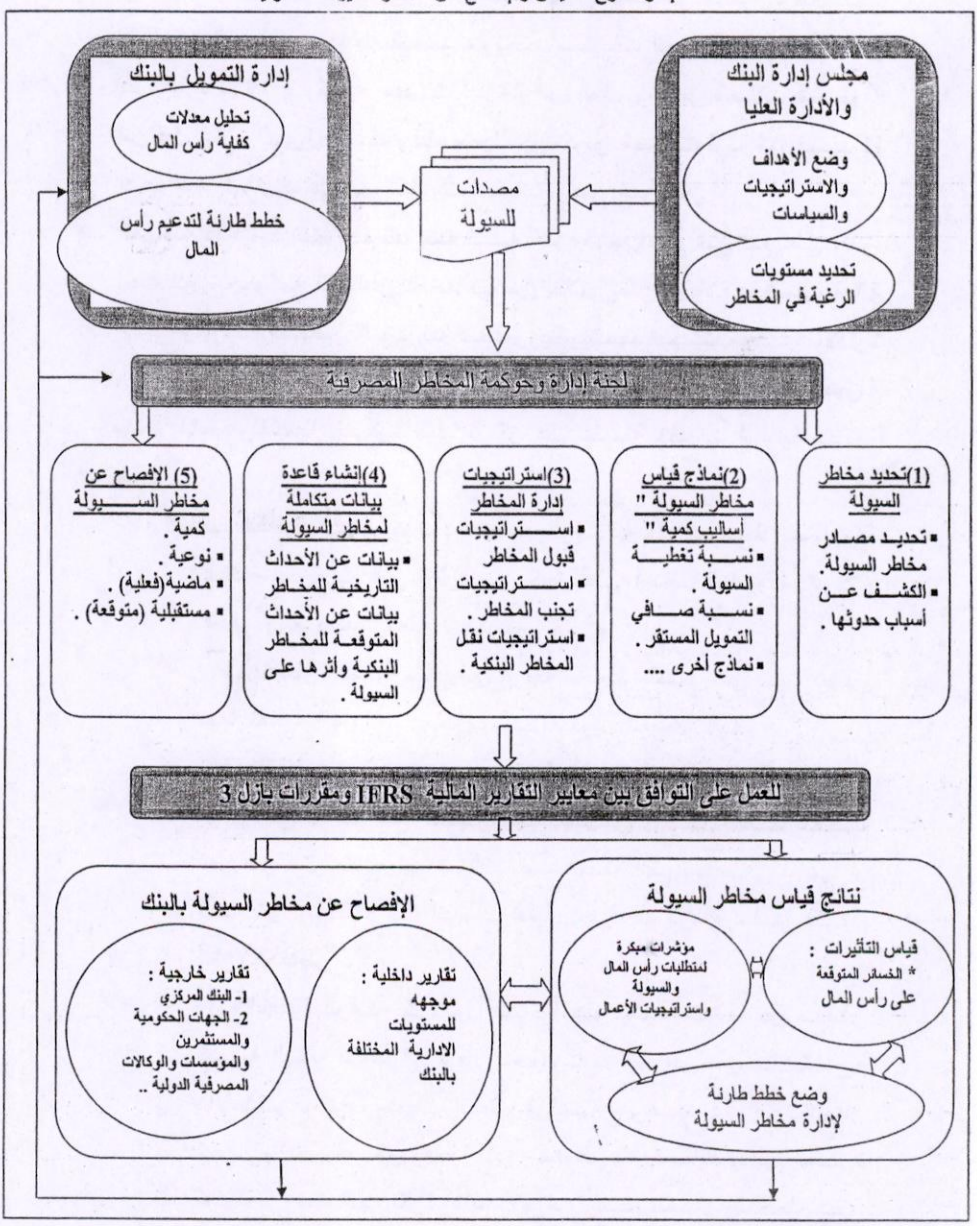

المصدر : من إعداد الباحث

ومن الشكل السابق يتضح أن الإطار المقترح يتكون من ثلاثة مراحل أساسية هى :

- **المرحلة الأولى :** تفعيل العلاقة التبادلية " التكاملية " بين كل من توجهات واستراتيجيات وسياسات مجلس إدارة البنك لإدارة المخاطر البنكية بوجه عام ومخاطر السيولة على وجه التحديد ، وتحديد مستويات المخاطر المرغوبة من قبل إدارة البنك ، وتحليل معدلات كفاية رأس المال وتعزيز معدلات السيولة من قبل إدارة التمويل بالبنك وذلك سعياً نحو تكوين مصدات قوية من السيولة تدعم استقرار البنك في ظل الظروف المواتية وغير المواتية .
- **المرحلة الثانية :** تهتم هذه المرحلة بالسياسات والإجراءات التي تقع على عاتق لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية من خلال إستراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية لتنفيذ رؤية وإستراتيجيات مجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن القياس والإفصاح عن المخاطر بوجه عام ومخاطر السيولة بوجه خاص وتقديمها للإدارة العليا ترتكز على خمسة خطوات أساسية متتابعة هى:

✓ فى **الخطوة الأولى** يتم تحديد مصادر وأسباب حدوث مخاطر السيولة البنكية الجوهرية التي تؤثر بشكل كبير على أهداف البنك وقوة مركزه المالي ومعدلات الربحية المستهدفة.

✓ وفي **الخطوة الثانية** يتم قياس درجة مخاطر السيولة من حيث تطبيق نسبة تغطية السيولة ، ومعدل صافي التمويل المستقر للبنك .

✓ و في **الخطوة الثالثة** يتم تحديد طبيعة الاستراتيجيات التي تتبناها الإدارة في التعامل مع مخاطر السيولة البنكية والتي تعكس حجم المخاطر التي يتم قبولها ، والسياسات الفعالة التي تساهم في تجنبها أو الحد منها ، وكذلك استراتيجيات تفعيل إجراءات الرقابة على نظام إدارة المخاطر .

✓ وفى **الخطوة الرابعة** يتم تناول إنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن مخاطر السيولة البنكية تساهم في توفير معلومات ملائمة عن طبيعة الأنشطة والأحداث البنكية ومسببات الخطر الرئيسية ، وعدد مرات تكرار الخطر وحجم الخسائر الفعلية نتيجة حدوث تلك المخاطر في الفترة السابقة ، واحتمالات تكرار تلك الأحداث وحجم الخسائر المحتملة في

حالة حدوثها ، وسياسات واستراتيجيات التحكم فيها من قبل إدارة المخاطر والإدارة العليا للبنك

- ✓ وفى **الخطوة الخامسة** يتم تحديد قواعد وطبيعة ونوعية البيانات الواجب الإفصاح عنها المتعلقة بمخاطر السيولة سواء كانت كمية أو نوعية أو فعلية أو متوقعة .

المرحلة الثالثة : وتوضح قيام مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك على المساعدة على تبنى سياسات وإستراتيجيات تدعم العمل فى إتجاه التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومقررات بازل 3 ، حيث يساهم تفعيل التوافق بين كل من معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومقررات لجنة بازل فى تحسين وتفعيل مايتعلق بأطر القياس الكمي والنوعي وأساليب الإفصاح الكاف والملائم عن معلومات مخاطر السيولة ضمن التقارير الإدارية والمالية ورفعها للمستويات الإدارية المعنية والجهات الخارجية (البنك المركزي ،والجهات الحكومية والمستثمرين والمؤسسات والوكالات المصرفية الدولية .. الخ) .

سابعاً : الدراسة الميدانية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية(قطاع عام- قطاع خاص)

تستهدف الدراسة الميدانية استقراء توجه مديري ومسئولي الإدارات التالية (إدارة مخاطر السيولة ، ولجنة إدارة الأصول/الإلتزامات Asset / liability management Committee (ALCO) ، والإدارة المالية) بالبنوك التجارية المصرية (قطاع عام- قطاع خاص) ، بشأن ضوابط ومحددات القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل تبني هذه البنوك معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومقررات لجنة بازل3 للرقابة المصرفية .

1-مجتمع وعينة البحث :

1/1- مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من البنوك التجارية المصرية المملوكة للدولة(قطاع عام) والتي يبلغ عددها ثلاثة بنوك (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر ، وبنك القاهرة) واثنين من أكبر البنوك الخاصة(قطاع خاص) وهى البنك التجاري الدولي CIB ، وبنك قطر الوطني الأهلي QNB (البنك المركزى المصرى ، 2013) ، والتى يجب أن تلتزم بتطبيق متطلبات المعايير والإرشادات الرقابية المصرفية

للبنك المركزى ولجنة بازل 3 ، وكذلك معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 &IFRS9لإعداد وعرض البيانات المالية.

2/1- عينة البحث:

تتمثل عينة البحث في مديري ومسئولي الإدارات التالية (إدارة مخاطر السيولة ، ولجنة ALCO ، والإدارة المالية) بالبنوك التجارية المصرية (قطاع عام-قطاع خاص) المكونة لمجتمع البحث كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (2)

حجم وتوزيع عينة البحث

بيان	إدارة مخاطر السيولة	لجنة ALCO	الإدارة المالية	الإجمالي
البنك الأهلي المصري	16	11	19	46
بنك مصر	12	6	15	33
بنك القاهرة	13	5	16	34
البنك التجاري الدولي CIB	13	9	15	37
بنك قطر الوطني الأهلي QNB.	12	8	16	36
الإجمالي	63	39	71	186

ومن ثم تتكون عينة البحث من 186 مفردة موزعة على البنوك محل الدراسة من واقع حصر مسئولي كل إدارة بالمراكز الرئيسية للبنوك التي تدخل في نطاق عينة البحث، كما يوضحها الجدول السابق ، وقد تم توزيع وتجميع قائمة الاستقصاء على مسئولي الإدارات التي تدخل في نطاق عينة البحث ويعكس الجدول التالي نسبة الاستجابة والقوائم الصحيحة التي تصلح للاختبارات الإحصائية :

جدول رقم (3)

توزيع الهيكل النسبي لعينة البحث ونسب الاستجابة

بيان	القطاع	عينة البحث	نسبة الاستجابة		القوائم الصحيحة	
			العدد	%	العدد	%
إدارة مخاطر السيولة	قطاع عام	41	34	%83	27	%66
لجنة ALCO		22	22	%100	18	%82
الإدارة المالية		50	43	%86	34	%68
إدارة مخاطر السيولة	قطاع خاص	25	23	%92	21	%84
لجنة ALCO		17	14	%82	12	%70
الإدارة المالية		31	29	%93	20	%64,5
الإجمالي		186	165	%88	132	%71

وبذلك تتمثل نسب القوائم الصالحة للتسجيل والاختبارات الإحصائية 132 قائمة (79 قطاع عام ، و53 قطاع خاص) وذلك بنسبة 71 % ، وهي نسبة مرتفعة تعكس التمثيل الصادق للبيانات واختبارات التحليل الإحصائي .

2- مصادر وأساليب جمع البيانات :

تم الاعتماد علي المصادر الأولية ، من خلال إعداد وتوزيع قائمة استقصاء تعكس متغيرات البحث على مسئولي إدارة مخاطر السيولة ، ولجنة ALCO ، والإدارة المالية بالمراكز الرئيسية للبنوك محل الدراسة .

3- أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه وفروضه، تم اختيار مجموعة من أساليب تحليل البيانات واختبار الفروض المتاحة من خلال استخدام حزمة أساليب التحليل الإحصائية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والمعروفة باسم SPSS ، وتم اختيار الأساليب التالية :

1. معامل ارتباط ألفا كرونباخ للتحقق من درجة الاعتمادية والثبات في المقاييس متعددة المحتوى المستخدمة في البحث .
2. أساليب التحليل الإحصائي الوصفي مثل الوسط الحسابي للوقوف على مدى الأهمية النسبية لإجابات المستقصى منهم بشأن المحاور الرئيسية للبحث ، والانحراف

المعياري لقياس درجة التشتت في أراء المستقصى منهم لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء.

3. أسلوب تحليل مان وتيني Mann Whitney لتحديد الاختلاف و /أو التقارب بين اتجاهات مسئولي الإدارات التالية (المخاطر – المراجعة الداخلية – تكنولوجيا المعلومات) في البنوك التجارية من حيث القطاع العام والخاص نحو مقومات الإطار المقترح من خلال المحاور الأربعة الرئيسية .

4. أسلوب الارتباط الرتبى البسيط لسبيرمان ، لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث ، ومدى قوة هذه العلاقة .

4- تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض الإحصائية :

1/4- تقييم الثقة / الثبات Reliability في المقاييس المستخدمة في البحث :

استخدم الباحث أسلوب معامل الارتباط " ألفا كرونباخ" **Chronbach's Alpha** لتقييم درجة الثقة / الثبات فيما بين المحتويات المتعددة للمقاييس المستخدمة في البحث وقد تم تطبيق أسلوب معامل الارتباط ألفا كرونباخ ، وذلك للتحقق من درجة الاتساق الداخلي على المستوى الإجمالي لمحاور البحث (**أربعة محاور رئيسية** بواقع 39 عبارة) ، وقبل إجراء التحليل تم استبعاد أي متغير يحصل على معامل ارتباط إجمالي أقل من 0.6 بينه وبين باقي المتغيرات في المقياس نفسه وذلك عند درجة ثقة مقدارها 95%(إدريس 2012) ، كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول رقم (4)

تقييم درجة الاتساق الداخلي بين متغيرات البحث باستخدام معامل الارتباط" ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha"

متغيرات البحث	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha	الصدق الجذر التربيعى
1- طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية (من حيث مصادر حدوثها ، أسباب حدوثها) .	16	0.913	0.956
2- المتطلبات النوعية والكمية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ظل مقررات بازل 3 ، ومعايير IFRS .	10	0.888	0.942
3- مدى قيام البنك بالقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير	7	0.939	0.969

التقارير IFRS: المالية الدولية			
4- المقومات الأساسية التي تعكس الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية IFRS9 , IFRS7.طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية	6	0.920	0.959
إجمالي متغيرات البحث	39	0.808	0.899

ويتضح من الجدول رقم (4) أن نتائج تحليل الاعتمادية لمعامل ألفا كرونباخ للمتغيرات ككل تمثل 0.808 وهو مؤشر لدرجة مرتفعة من الاعتمادية ، ويعكس معامل ألفا كرونباخ الذي تم التوصل إليه درجة عالية من الثقة / الثبات في المقاييس المستخدمة في البحوث الاجتماعية، ويتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بين محتوياته . وكذلك درجة مصداقية مرتفعة لمتغيرات البحث ككل حيث تبلغ 0.899 ، ومن ثم يمكن الاعتماد عليه في المراحل اللاحقة في التحليل الإحصائي لهذا البحث .

2/4 – نتائج اختبارات الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وأسلوب man-Whitney المستخدمة في تحليل البيانات :

قام الباحث باستخدام كل من الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت) بهدف التعرف على الأهمية النسبية لمتغيرات البحث ، ومدى وجود / عدم وجود تشتت في أراء عينات البحث لجميع المتغيرات التي تجسدها المحاور الأربعة الرئيسية . فضلاً عن استخدام اختبار مان وتيني Mann Whitney بهدف اختبار مدى صحة فروض البحث وذلك على النحو التالي :

1/2/4- نتائج اختبار الفرض الأول بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها:

ينص الفرض الأول للبحث على أنه " **لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها** ".

جدول رقم (5)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة المخاطر لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها

كود المتغير	المتغيرات	إدارة المخاطر					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x1	تواجه البنوك التجارية المصرية العديد من المخاطر ، أهمها مخاطر السيولة من حيث تأثيرها على رأس المال والربحية الإجمالية للبنك .	4.185	0.396	4.286	0.463	0.813	0.416
x2	يساهم وعي وإدراك مسئولي إدارة المخاطر لطبيعة مخاطر السيولة (أسباب نشأتها – وكيفية تعرض البنك لها) في تدعيم سبل إدارتها ووسائل الحد منها .	4.185	0.396	4.286	0.463	0.813	0.416
x3	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الالتزامات ، نتيجة قيام غالبية المودعين بسحب إيداعاتهم بشكل مفاجئ .	4.185	0.396	4.286	0.463	0.813	0.416
x4	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الأصول ، نتيجة عدم قدرة البنك على بيع بعض أصوله لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .	4.185	0.396	4.286	0.463	0.813	0.416
x5	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب بعض البنود خارج الميزانية العمومية للبنك (عمليات توريق الديون – الحدود الائتمان ية غير المستخدمة).	4.185	0.396	4.333	0.483	1.164	0.245
x6	يساهم النمو المتزايد في الأصول من خلال مصادر تمويل غير مستقرة للالتزامات إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.259	0.447	4.381	0.498	0.893	0.372

x7	يساهم وجود تركزات عالية في بعض الأصول والخصوم بالبنك ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.222	0.506	4.619	0.590	2.573	*0.010
x81	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى الإيرادات .	4.111	0.577	3.905	0.436	1.360	0.174
x82	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى جودة الأصول.	4.333	0.679	4.000	0.548	1.894	0.058
x83	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى المركز المالي للبنك .	4.556	0.641	4.476	0.680	0.420	0.674
x84	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى كفاءة القرارات الائتمانية .	4.407	0.636	4.429	0.598	0.058	0.953
x9	يؤدي ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة التي تخص البنوك التجارية تجاه العملاء والمؤسسات المالية الأخرى ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.222	0.506	4.381	0.498	1.038	0.299
x10	يساهم ارتفاع درجة التذبذب وعدم التوافق بين العملات الأجنبية والمحلية إلى حدوث مخاطر سيولة مفاجئة .	4.074	0.385	4.286	0.561	1.598	0.110
x111	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في الحصول على تمويل طويل الآجل .	4.000	0.392	4.238	0.436	1.914	0.056
x112	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الآجل إلى.	4.074	0.385	4.286	0.463	1.680	0.093
x12	يؤدي انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتمان ي للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.407	0.572	4.286	0.463	0.914	0.361
X1-12	إجمالي المحور الأول	4.225	0.254	4.298	0.351	0.607	0.544

ويتضح من الجدول السابق رقم (5) أن قيمة z الإجمالية للمحور الأول 0,607

ومستوى المعنوية (..sig) 0,544 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات

مسئولي إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية المستخدمة لتحديدها ، حيث تمثل مخاطر السيولة أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية والتي تنشأ من جانب الالتزامات والأصول و/أو بعض البنود خارج الميزانية ، فضلاً عن التدهور الحاد في كل من الايرادات وجودة الأصول والمركز المالي ، وكفاءة القرارات الائتمانية ....

وتجدر الإشارة إلى وجود فروق معنوية ضعيفة بين مسئولي إدارة المخاطر بالبنوك العامة والخاصة بشأن تأثير وجود تركزات عالية في بعض الأصول والخصوم في حدوث مخاطر سيولة عالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمسئولي إدارة المخاطر للبنوك الخاصة والعامة 4,619 ، 4,222 على التوالي .

جدول رقم (6)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة ALCO لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها

كود المتغير	المتغيرات	إدارة ALCO					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان ويتني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x1	تواجه البنوك التجارية المصرية العديد من المخاطر ، أهمها مخاطر السيولة من حيث تأثيرها على رأس المال والربحية الإجمالية للبنك	4.111	0.323	4.250	0.452	0.983	0.326
x2	يساهم وعي وإدراك مسئولي إدارة المخاطر لطبيعة مخاطر السيولة (أسباب نشأتها – وكيفية تعرض البنك لها) في تدعيم سبل إدارتها ووسائل الحد منها .	4.111	0.323	4.250	0.452	0.983	0.326
x3	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الالتزامات ، نتيجة قيام غالبية المودعين بسحب إيداعاتهم بشكل مفاجئ .	4.111	0.323	4.250	0.452	0.983	0.326
x4	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الأصول ، نتيجة عدم قدرة البنك على	4.111	0.323	4.250	0.452	0.983	0.326

	بيع بعض أصوله لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .						
x5	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب بعض البنود خارج الميزانية العمومية للبنك (عمليات توريق الديون - الحدود الائتمانية غير المستخدمة).	4.222	0.428	4.250	0.452	0.173	0.862
x6	يساهم النمو المتزايد في الأصول من خلال مصادر تمويل غير مستقرة للالتزامات إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.278	0.461	4.250	0.452	0.166	0.868
x7	يساهم وجود تركزات عالية في بعض الأصول والخصوم بالبنك ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.667	0.485	4.500	0.522	0.898	0.369
x81	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى الإيرادات .	4.222	0.428	3.917	0.289	2.027	*0.043
x82	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى جودة الأصول.	4.333	0.485	4.000	0.426	1.813	0.070
x83	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى المركز المالي للبنك .	4.611	0.502	4.417	0.515	1.028	0.304
x84	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى كفاءة القرارات الائتمانية .	4.500	0.514	4.417	0.515	0.441	0.659
x9	يؤدي ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة التي تخص البنوك التجارية تجاه العملاء والمؤسسات المالية الأخرى ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.222	0.428	4.500	0.522	1.555	0.120
x10	يساهم ارتفاع درجة التذبذب وعدم التوافق بين العملات الأجنبية والمحلية إلى حدوث مخاطر سيولة مفاجئة .	4.333	0.485	4.500	0.522	0.898	0.369
x111	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في الحصول على تمويل طويل الآجل .	4.389	0.502	4.250	0.452	0.777	0.437
x112	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات	4.278	0.575	4.333	0.492	0.201	0.841

	التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الآجل إلى.					
x12	يؤدي انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.222	0.647	4.750	0.452	2.280	*0.023
X1-12	إجمالي المحور الأول	4.295	0.160	4.318	0.241	0.256	0.798

ويتبين من الجدول السابق رقم (6) أن قيمة z الإجمالية للمحور الأول 0,256 ومستوى المعنوية (..sig) 0,798 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين آراء واتجاهات مسئولي إدارة ALCO بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية المستخدمة لتحديدها ، حيث تمثل مخاطر السيولة أهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك التجارية والتي تنشأ من جانب الالتزامات والأصول و/أو بعض البنود خارج الميزانية ، فضلاً عن التدهور الحاد في كل من الايرادات وجودة الأصول والمركز المالي ، وكفاءة القرارات الائتمانية ....

وتجدر الإشارة إلى وجود فروق معنوية ضعيفة بين مسئولي إدارة ALCO بالبنوك العامة والخاصة بشأن حدوث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى الإيرادات ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمستقصى منهم في البنوك العامة والخاصة 4,222 ، 3,917 على التوالي ، وكذلك وجود فروق معنوية بشأن مساهمة انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمستقصى منهم في البنوك الخاصة والعامة 4,750 ، 4,222 على التوالي.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي الإدارة المالية لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها

كود المتغير	المتغيرات	الإدارة المالية					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x1	تواجه البنوك التجارية المصرية العديد	4.265	0.448	4.400	0.503	1.024	0.306

	من المخاطر ، أهمها مخاطر السيولة من حيث تأثيرها على رأس المال والربحية الإجمالية للبنك .						
x2	يساهم وعي وإدراك مسئولي إدارة المخاطر لطبيعة مخاطر السيولة (أسباب نشأتها - وكيفية تعرض البنك لها) في تدعيم سبل إدارتها ووسائل الحد منها .	4.324	0.475	4.400	0.503	0.563	0.573
x3	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الالتزامات ، نتيجة قيام غالبية المودعين بسحب إيداعاتهم بشكل مفاجئ .	4.265	0.511	4.450	0.510	1.246	0.213
x4	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب الأصول ، نتيجة عدم قدرة البنك على بيع بعض أصوله لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة .	4.324	0.475	4.500	0.513	1.273	0.203
x5	تنشأ مخاطر السيولة بالبنوك التجارية من جانب بعض البنود خارج الميزانية العمومية للبنك (عمليات توريق الديون - الحدود الائتمانية غير المستخدمة).	4.412	0.500	4.500	0.513	0.624	0.532
x6	يساهم النمو المتزايد في الأصول من خلال مصادر تمويل غير مستقرة للالتزامات إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.235	0.654	4.550	0.510	1.705	0.088
x7	يساهم وجود تركزات عالية في بعض الأصول والخصوم بالبنك ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.676	0.535	4.600	0.503	0.699	0.485
x81	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى الإيرادات .	3.912	0.570	4.250	0.444	2.175	0.030
x82	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى جودة	4.000	0.603	4.200	0.410	1.250	0.211

	الأصول.						
x83	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى المركز المالي للبنك .	4.412	0.657	4.400	0.503	0.323	0.747
x84	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب التدهور الحاد في مستوى كفاءة القرارات الائتمانية .	3.882	0.729	4.450	0.510	2.803	*0.005
x9	يؤدي ارتفاع مستوى الديون غير المنتظمة التي تخص البنوك التجارية تجاه العملاء والمؤسسات المالية الأخرى ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.500	0.508	4.600	0.503	0.705	0.481
x10	يساهم ارتفاع درجة التذبذب وعدم التوافق بين العملات الأجنبية والمحلية إلى حدوث مخاطر سيولة مفاجئة .	4.588	0.500	4.550	0.510	0.272	0.786
x111	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في الحصول على تمويل طويل الآجل .	4.088	0.570	4.500	0.513	2.498	*0.012
x112	تحدث مخاطر سيولة حادة بسبب الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنوك في إعادة تمويل الالتزامات قصيرة الآجل إلى.	4.059	0.547	4.500	0.513	2.736	*0.006
x12	يؤدي انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية ، إلى حدوث مخاطر سيولة عالية .	4.029	0.834	4.700	0.470	3.017	*0.003
X1-12	إجمالي المحور الأول	4.248	0.275	4.472	0.205	3.084	*0.002

ويتبين من الجدول السابق رقم (7) أن قيمة z الإجمالية للمحور الأول 3,084 ومستوى المعنوية. (sig..) 0,002 ومن ثم توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي

الإدارة المالية بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية المستخدمة لتحديدها ، حيث أكدت أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية الخاصة على أن أهم أسباب حدوث مخاطر سيولة حادة ترجع إلى (التدهور الحاد في درجة التقييم الائتماني للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولي بمتوسط حسابي 4,700 ، يليه الصعوبات التي تواجه إدارة التمويل بالبنك لإعادة تمويل الالتزامات قصيرة الأجل بمتوسط حسابي 4,500 ، وأخيراً التهور في مستوى كفاءة القرارات الائتمانية بمتوسط حسابي 4,450) .

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة الفرض الأول كما وضحتها الجداول أرقام (5) ،(6)،(7) إلى ما يلي :

1. تبين من استخدام أسلوب Mann Whitney قبول الفرض الأول حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارات المختلفة بالبنوك التجارية المصرية من حيث الملكية (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن طبيعة وأهمية مخاطر السيولة والمقاييس الحالية لتحديدها ، وبتحليل الاختلافات بين الإدارات الثلاثة كانت أراء واتجاهات إدارة المخاطر الأكثر إدراكاً لأهمية ومقومات مخاطر السيولة بالبنوك التجارية محل البحث يليها إدارتي ALCO والإدارة المالية على الترتيب .
2. أكد مسئولي الإدارات الثلاثة أن البنوك التجارية المصرية تواجه العديد من المخاطر ، أهمها مخاطر السيولة من حيث تأثيرها على رأس المال والربحية الإجمالية للبنك ، وتنشأ هذه المخاطر للعديد من الأسباب أهمها قيام غالبية المودعين بسحب إيداعاتهم بشكل مفاجئ ، عدم قدرة البنك على بيع بعض أصوله لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة ، النمو المتزايد في الأصول من خلال مصادر تمويل غير مستقرة للالتزامات ، وجود تركزات عالية في بعض الأصول والخصوم بالبنك ، انخفاض وتدهور درجة التقييم الائتماني للبنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية .

2/2/4- نتائج اختبار الفرض الثاني بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 :

ينص الفرض الثاني للبحث على أنه " **لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3** ".

جدول رقم (8)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة المخاطر لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 .

كود المتغير	المتغيرات	إدارة المخاطر					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x131	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها .	4.556	0.506	4.381	0.498	1.189	0.235
x132	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث طبيعة الهيكل التنظيمي لإدارتها .	4.556	0.506	4.571	0.507	0.109	0.913
x133	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث نظم وطرق قياسها .	4.519	0.509	4.571	0.507	0.361	0.718
x134	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير المواتية)	4.407	0.501	4.524	0.512	0.795	0.427
x14	توفير الإطار الرقابي الفعال من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا بشأن ضوابط وإجراءات مخاطر السيولة التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك ، ومراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة بصفة دورية .	4.407	0.501	4.524	0.512	0.795	0.427
x15	قيام إدارة البنك وضع حدود ملائمة لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط المصرفي ودرجة تعقد مركزه المالي والإطار الكلي لمخاطر السيولة .	4.296	0.542	4.381	0.498	0.493	0.622
x16	استخدام البنوك التجارية نسبة تغطية السيولة (LCR) كمقياس كمي لتحديد مدى كفاية	4.148	0.534	4.286	0.561	0.880	0.379

	الأصول عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (خلال 30 يوم) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، وذلك في إطار بازل 3 .						
x17	استخدام البنوك التجارية نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) كمقياس كمي لتحديد قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية .	3.852	0.718	4.143	0.655	1.371	0.170
x18	قيام البنك بتفعيل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 لقياس وتصنيف الأصول المالية وفقاً لأسلوبي القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة " المستنفذة " .	3.593	0.797	3.857	0.573	1.259	0.208
x19	إفصاح إدارة البنك عن المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة بشكل كمي ، وكذلك مبررات استخدام تلك المؤشرات وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7	3.852	0.770	3.714	0.561	0.757	0.449
X13_19	إجمالي المحور الثاني	4.219	0.416	4.295	0.442	0.492	0.623

ويتضح من الجدول السابق رقم (8) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثاني 0,492 ومستوى المعنوية (..sig) 0,623 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين آراء واتجاهات مسئولي إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3، حيث تتبنى إدارة البنوك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها ونظم وطرق قياسها وإعداد خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير المواتية) ، فضلاً عن استخدام البنوك التجارية نسبة تغطية السيولة (LCR) كمقياس كمي لتحديد مدى كفاية الأصول عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (خلال 30 يوم) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتحديد قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة)

للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية وذلك في إطار بازل 3.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة ALCO لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 .

كود المتغير	المتغيرات	إدارة ALCO					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x131	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها .	4.722	0.461	4.667	0.492	0.320	0.749
x132	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث طبيعة الهيكل التنظيمي لإدارتها .	4.778	0.428	4.750	0.452	0.173	0.862
x133	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث نظم وطرق قياسها .	4.778	0.428	4.750	0.452	0.173	0.862
x134	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير الموائية)	4.722	0.461	4.667	0.492	0.320	0.749
x14	توفير الإطار الرقابي الفعال من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا بشأن ضوابط وإجراءات مخاطر السيولة التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك ، ومراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة بصفة دورية .	4.222	0.428	4.583	0.515	1.977	*0.048
x15	قيام إدارة البنك وضع حدود ملائمة لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط المصرفي ودرجة تعقد مركزه المالي والإطار الكلي	4.167	0.383	4.083	0.289	0.647	0.518

	لمخاطر السيولة .						
x16	استخدام البنوك التجارية نسبة تغطية السيولة (LCR) كمقياس كمي لتحديد مدى كفاية الأصول عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (خلال 30 يوم) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، وذلك في إطار بازل 3 .	4.389	0.608	4.000	0.426	1.921	**0.055**
x17	استخدام البنوك التجارية نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) كمقياس كمي لتجديد قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية .	4.278	0.826	3.917	0.515	1.466	**0.143**
x18	قيام البنك بتفعيل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 لقياس وتصنيف الأصول المالية وفقاً لأسلوبي القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة " المستنفذة " .	3.611	0.850	3.750	0.622	0.573	**0.567**
x19	إفصاح إدارة البنك عن المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة بشكل كمي ، وكذلك مبررات استخدام تلك المؤشرات وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7	3.778	0.808	3.333	0.778	1.588	**0.112**
X13_19	إجمالي المحور الثاني	4.344	0.397	4.250	0.350	0.686	**0.493**

ويتبين من الجدول السابق رقم (9) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثاني 0,686 ومستوى المعنوية (..sig) 0,493 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي إدارة ALCO بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3.

وتجدر الإشارة إلى وجود فروق معنوية ضعيفة بين مسئولي إدارة ALCO بشأن توفير الإطار الرقابي الفعال من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ضوابط وإجراءات مخاطر السيولة للتأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك ، ومراجعة المعلومات الخاصة

بتطورات أوضاع السيولة بصفة دورية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمستقصى منهم في البنوك الخاصة والعامة 4,583 ، 4,222 على التوالي.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي الإدارة المالية لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 .

كود المتغير	المتغيرات	الإدارة المالية					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x131	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها .	4.471	0.615	4.950	0.224	3.182	*0.001
x132	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث طبيعة الهيكل التنظيمي لإدارتها .	4.147	0.500	5.000	0.000	5.490	*0.000
x133	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث نظم وطرق قياسها .	4.765	0.431	5.000	0.000	2.329	*0.020
x134	تبنى البنك سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير المواتية)	4.706	0.462	5.000	0.000	2.662	*0.008
x14	توفير الإطار الرقابي الفعال من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا بشأن ضوابط وإجراءات مخاطر السيولة التأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك ، ومراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة بصفة دورية .	4.559	0.504	4.850	0.366	2.172	*0.030
x15	قيام إدارة البنك وضع حدود ملائمة لمخاطر السيولة تتماشى مع طبيعة النشاط المصرفي ودرجة تعقد مركزه المالي والإطار الكلي لمخاطر السيولة .	4.441	0.561	4.700	0.470	1.674	0.094
x16	استخدام البنوك التجارية نسبة تغطية السيولة (LCR) كمقياس كمى لتحديد مدى كفاية الأصول	4.559	0.561	4.550	0.510	0.177	0.860

1. تبين من استخدام أسلوب Mann Whitney قبول الفرض الثاني حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارات المختلفة بالبنوك التجارية المصرية من حيث الملكية (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 ، وبتحليل الاختلافات بين الإدارات الثلاثة كانت أراء واتجاهات إدارة المخاطر الأكثر إدراكاً لضرورة الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية عند قياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل تطبيق مقررات لجنة بازل 3 باعتبارها المعايير الدولية للرقابة المصرفية يليها إدارتي ALCO والإدارة المالية على الترتيب .
2. أكد مسئولي الإدارات الثلاثة أن البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة) تتبنى سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها، تحديد طبيعة الهيكل التنظيمي لإدارتها، تحديد نظم وطرق قياسها ، إعداد خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير المواتية) ، وتوفير الإطار الرقابي الفعال بشأن ضوابط وإجراءات مخاطر السيولة للتأكد من توافر سيولة كافية لدى البنك ، ومراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة بصفة دورية . وأخيراً استخدام نسبة تغطية السيولة (LCR) كمقياس كمي لتحديد مدى كفاية الأصول عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (خلال 30 يوم) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لتحديد قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية .

3/2/4- نتائج اختبار الفرض الثالث بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 :

يقضي الفرض الثالث للبحث أنه " لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم لمسئولي البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 ".

	عالية السيولة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل (خلال 30 يوم) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، وذلك في إطار بازل 3 .					
x17	استخدام البنوك التجارية نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) كمقياس كمي لتحديد قيمة مصادر الأموال المتاحة طويلة الآجل (أكثر من سنة) للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود متطلبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية .	4.441	0.705	4.500	0.513	0.000	1.000
x18	قيام البنك بتفعيل متطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 لقياس وتصنيف الأصول المالية وفقاً لأسلوبي القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة " المستنفذة " .	3.647	0.774	4.400	0.503	3.504	*0.000
x19	إفصاح إدارة البنك عن المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة بشكل كمي ، وكذلك مبررات استخدام تلك المؤشرات وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي IFRS 7	3.706	0.760	4.250	0.444	2.789	*0.005
X13_19	إجمالي المحور الثاني	4.344	0.411	4.720	0.221	3.342	*0.001

ويتبين من الجدول السابق رقم (10) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثاني 3,342 ومستوى المعنوية (..sig) 0,001 ومن ثم توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن الالتزام بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ظل مقررات لجنة بازل 3 ، حيث أكدت أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية الخاصة على أن إدارة البنوك تتبنى سياسات وإجراءات كافية لإدارة مخاطر السيولة من حيث التحديد الدقيق لمفهومها ونظم وطرق قياسها وإعداد خطط طارئة لمواجهتها (في ظل الظروف غير المواتية) ، وضرورة الإفصاح عن المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة بشكل كمي ، وكذلك مبررات استخدام تلك المؤشرات .

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة الفرض الثاني كما وضحتها الجداول رقم (8)،(9)، (10) إلى ما يلي :

جدول رقم (11)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة المخاطر لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 .

كود المتغير	المتغيرات	إدارة المخاطر					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x20	تفصح إدارة البنك عن الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة بما يضمن توافر معلومات عن السيولة الكافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة) في ظل الظروف العادية وغير العادية .	4.074	0.616	4.095	0.700	0.141	0.888
x21	يفصح البنك عن الحد المسموح به ومعلن لمخاطر السيولة لديه ، بحيث يتفق مع إستراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة له .	4.148	0.534	4.238	0.625	0.604	0.546
x22	تفصح الإدارة العليا للبنك عن الخطط والسياسات الفعالة والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة .	4.148	0.456	4.381	0.590	1.614	0.107
x23	تفصح إدارة البنك عن العوامل الأساسية التى تأخذها فى الاعتبار لإدارة مخاطر السيولة من حيث (تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء ، الضغوط والأزمات المتوقعة) .	4.148	0.456	4.476	0.512	2.229	0.026
x24	تفصح إدارة البنك عن برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة هامة لإدارة مخاطر السيولة ، من خلال التركيز على السيناريوهات المتوقعة على مستوى البنك ذاته والسوق ككل .	4.296	0.465	4.476	0.512	1.264	0.206

x25	يتبنى البنك خطة طوارئ واضحة والمعلنة ، لتحديد مصادر تمويل نقص السيولة في ظل الظروف الطارئة .	4.296	0.465	4.476	0.512	1.264	0.206
x26	تهتم إدارة البنك بإنشاء ملف متكامل عن مخاطر السيولة التي تواجه البنك من حيث (مصدر حدوثها ، أسبابها ، أساليب قياسها ، سياسات التعامل معها) .	4.259	0.447	4.476	0.512	1.543	0.123
X20_26	إجمالي المحور الثالث	4.196	0.398	4.374	0.481	0.996	0.319

ويتضح من الجدول السابق رقم (11) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثالث 0,996 ومستوى المعنوية (..sig)0,319 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 ، حيث تفصح إدارة البنك عن الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة بما يضمن توافر معلومات عن السيولة الكافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، كما تفصح إدارة البنك عن برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة هامة لإدارة مخاطر السيولة ، من خلال التركيز على السيناريوهات المتوقعة على مستوى البنك ذاته والسوق ككل ، فضلاً عن إعداد خطط طوارئ واضحة ومعلنة لتحديد مصادر تمويل نقص السيولة في ظل الظروف الطارئة .

جدول رقم (12)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة ALCO لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 .

كود المتغير	المتغيرات	إدارة ALCO					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x20	تفصح إدارة البنك عن الإطار العام لإدارة	4.222	0.428	3.583	0.793	2.535	0.011

	مخاطر السيولة بما يضمن توافر معلومات عن السيولة الكافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة) في ظل الظروف العادية وغير العادية .						
x21	يفصح البنك عن الحد المسموح به والمعلن لمخاطر السيولة لديه ، بحيث يتفق مع إستراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة له .	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714
x22	تفصح الإدارة العليا للبنك عن الخطط والسياسات الفعالة والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة .	4.278	0.461	4.167	0.389	0.693	0.488
x23	تفصح إدارة البنك عن العوامل الأساسية التى تأخذها فى الاعتبار لإدارة مخاطر السيولة من حيث (تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء ، الضغوط والأزمات المتوقعة) .	4.278	0.461	4.167	0.389	0.693	0.488
x24	تفصح إدارة البنك عن برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة هامة لإدارة مخاطر السيولة ، من خلال التركيز على السيناريوهات المتوقعة على مستوى البنك ذاته والسوق ككل	4.333	0.485	4.167	0.389	0.994	0.320
x25	يتبنى البنك خطة طوارئ واضحة ومعلنة ، لتحديد مصادر تمويل نقص السيولة في ظل الظروف الطارئة .	4.278	0.461	4.167	0.389	0.693	0.488
x26	تهتم إدارة البنك بإنشاء ملف متكامل عن مخاطر السيولة التي تواجه البنك من حيث (مصدر حدوثها ، أسبابها ، أساليب قياسها ، سياسات التعامل معها) .	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714
X20_26	إجمالي المحور الثالث	4.262	0.393	4.083	0.378	2.062	*0.039

ويتبين من الجدول السابق رقم (12) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثالث 2,062 ومستوى المعنوية (..sig) 0,039 ومن ثم توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات

مسئولي إدارة ALCO بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن اتفـاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 .

وتجدر الإشارة إلى وجود فروق معنوية ضعيفة بين مسئولي إدارة ALCO يرجـع إلى عدم وجود ضوابط وأساليب محددة للإفصاح عن المخاطر بشـكل عـام ومخـاطر السيولة على وجه التحديد من حيث طبيعة وحجم المعلومات التي يـتم الإفصـاح عنهـا وكذلك توقيت الإفصاح في إطار كل من مقررات لجنة بازل 3 وتطبيق معايير التقـارير المالية الدولية IFRS7,IFRS9.

جدول رقم (13)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي الإدارة المالية لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 .

كود المتغير	المتغيرات	الإدارة المالية					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x20	تفصح إدارة البنك عـن الإطـار العـام لإدارة مخاطر السيولة بما يضمن توافر معلومات عـن السيولة الكافية في شكل أصول سـائلة عاليـة الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة) في ظل الظروف العادية وغير العادية .	4.265	0.666	4.450	0.510	0.909	0.363
x21	يفصح البنك عن الحد المسـموح بـه ومعلـن لمخاطر السـيولة لديـه ، بحيـث يتفـق مـع إستراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة له .	4.382	0.652	4.600	0.503	1.189	0.234
x22	تفصـح الإدارة العليـا للبنـك عـن الخطـط والسياسات الفعالة والإجراءات الخاصة بـإدارة مخاطر السيولة .	4.412	0.500	4.600	0.503	1.324	0.185
x23	تفصح إدارة البنك عن العوامل الأساسية التـي	4.382	0.493	4.600	0.503	1.535	0.125

	تأخذها فى الاعتبار لإدارة مخاطر السيولة من حيث (تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء ، الضغوط والأزمات المتوقعة) .						
x24	تفصح إدارة البنك عن برامج اختبارات تحمل الضغوط كأداة هامة لإدارة مخاطر السيولة ، من خلال التركيز على السيناريوهات المتوقعة على مستوى البنك ذاته والسوق ككل	4.382	0.493	4.600	0.503	1.535	0.125
x25	يتبنى البنك خطة طوارئ واضحة والمعلنة ، لتحديد مصادر تمويل نقص السيولة في ظل الظروف الطارئة .	4.412	0.500	4.600	0.503	1.324	0.185
x26	تهتم إدارة البنك بإنشاء ملف متكامل عن مخاطر السيولة التي تواجه البنك من حيث (مصدر حدوثها ، أسبابها ، أساليب قياسها ، سياسات التعامل معها) .	4.441	0.504	4.500	0.513	0.415	0.678
X20_26	إجمالي المحور الثالث	4.382	0.462	4.564	0.476	1.370	0.171

ويتبين من الجدول السابق رقم (13) أن قيمة z الإجمالية للمحور الثالث 1,370 ومستوى المعنوية(..sig) 0,171 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9. حيث أكدت أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية العامة والخاصة على أن إدارة البنوك تفصح عن العوامل الأساسية التي تأخذها في الاعتبار لإدارة مخاطر السيولة من حيث (تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء ، الضغوط والأزمات المتوقعة) ، كما تهتم إدارة البنك بإنشاء ملف متكامل عن مخاطر السيولة التي تواجه البنك من حيث(مصدر حدوثها ، أسبابها ، أساليب قياسها ، سياسات التعامل معها) .

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة الفرض الثالث كما وضحتها الجداول رقم (11) ،(12) ،(13) إلى ما يلي :

1. تبين من استخدام أسلوب Mann Whitney قبول الفرض الثالث حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارات المختلفة بالبنوك التجارية المصرية

من حيث الملكية (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن اتفاق أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS7 و IFRS9 " .

2. أكد مسئولي الإدارات الثلاثة أن البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة) تفصح عن الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة بما يضمن توافر معلومات عن السيولة الكافية في شكل أصول سائلة عالية الجودة غير مرهونة (كغطاء لمخاطر السيولة) في ظل الظروف العادية وغير العادية ، وكذلك الإفصاح عن العوامل الأساسية التي تأخذها في الاعتبار لإدارة مخاطر السيولة من حيث (تكلفة السيولة ، المنافع ، مخاطر التسعير ، كفاءة الأداء ، الضغوط والأزمات المتوقعة) ، فضلاً عن إعداد خطط طوارئ واضحة ومعلنة لتحديد مصادر تمويل نقص السيولة في ظل الظروف الطارئة .

إلا أن الباحث : يرى أن عملية الإفصاح عن مخاطر السيولة والعوامل المسببة لها ، وأساليب ونماذج قياسها، وخطط الطوارئ التي تتبناها البنوك التجارية لمواجهتها خاصة في الظروف غير المواتية مازالت محدودة ، حيث تظهر هذه المعلومات بشكل ضئيل ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنشورة كما تنشرها البنوك المصرية (قطاع عام-قطاع خاص) .

4/2/4- نتائج اختبار الفرض الرابع بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة :

يقضي الفرض الرابع للبحث على أنه " **لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم لمسئولى البنوك (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة** " .

جدول رقم (14)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة المخاطر لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة

كود المتغير	المتغيرات	إدارة المخاطر					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحرافات معياري		
x27	يرتكز الإطار المقترح على توجه مجلس إدارة البنك في وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف ورسم السياسات الموضوعية التي تعكس المستويات المرغوبة لمخاطر السيولة ، وكيفية تحديدها وقياسها وتفعيل إجراءات الرقابة عليها .	4.259	0.526	4.476	0.512	1.377	0.168
x28	تمارس إدارة التمويل بالبنك عدة وظائف أهمها تحليل معدلات كفاية رأس المال ووضع خطط طارئة لرأس المال في ظل الظروف غير العادية .	4.259	0.594	4.476	0.512	1.228	0.220
x29	توجد علاقة تكاملية بين توجهات وسياسات مجلس إدارة البنك والوظائف الأساسية لإدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة .	4.222	0.577	4.524	0.512	1.776	0.076
x30	يفرض تكوين مصدات كافية للسيولة بالبنك على لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية ممارسة الوظائف الآتية (تحديد مخاطر السيولة – نماذج قياسها – استراتيجيات إدارتها – إنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأنها) .	4.296	0.465	4.476	0.512	1.264	0.206

x31	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقـررات بازل 3 في تعزيز القياس الكمي لمخـاطر السيولة وتحديد أثرها على متطلبات كفاية رأس المال .	3.852	0.718	3.905	0.625	0.323	0.747
x32	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقـررات بازل 3 فـي تعزيـز مسـتوى الإفصـاح والشفافية لمخاطر السيولة ضمن التقـارير المالية للبنك .	3.889	0.751	3.905	0.625	0.137	0.891
X27_32	إجمالي المحور الرابع	4.130	0.524	4.294	0.465	1.165	0.244

ويتضح من الجدول السابق رقم (14) أن قيمة z الإجمالية للمحور الرابع 1,165 ومستوى المعنوية (..sig) 0,244 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهـات مسئولي إدارة المخاطر بالبنوك التجارية من حيث الملكيـة (عامـة – خاصـة) بشـأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة ، حيـث توجـد علاقـة تكاملية بين توجهات وسياسات مجلس إدارة البنك-والوظائف الأساسـية لإدارة التمويـل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة من خلال (تحديد مخاطر السـيولة – نمـاذج قياسها – استراتيجيات إدارتها – إنشاء قاعدة بيانات متكاملـة بشـأنها) ، فضـلاً عـن ضرورة دعم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز مستوى القياس والإفصاح والشفافية لمخاطر السيولة ضمن التقـارير المالية للبنك .

جدول رقم (15)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي إدارة ALCO لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة

كود المتغير	المتغيرات	إدارة ALCO					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x27	يرتكز الإطار المقترح على توجه مجلس إدارة البنك في وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف ورسم السياسات الموضوعية التي تعكس المستويات المرغوبة لمخاطر السيولة ، وكيفية تحديدها وقياسها وتفعيل إجراءات الرقابة عليها .	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714
x28	تمارس إدارة التمويل بالبنك عدة وظائف أهمها تحليل معدلات كفاية رأس المال ووضع خطط طارئة لرأس المال في ظل الظروف غير العادية .	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714
x29	توجد علاقة تكاملية بين توجهات وسياسات مجلس إدارة البنك والوظائف الأساسية لإدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة .	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714
x30	يفرض تكوين مصدات كافية للسيولة بالبنك على لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية ممارسة الوظائف الآتية (تحديد مخاطر السيولة – نماذج قياسها – استراتيجيات إدارتها – إنشاء قاعدة بيانات	4.222	0.428	4.167	0.389	0.366	0.714

	متكاملة بشأنها) .						
x31	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز القياس الكمي لمخاطر السيولة وتحديد أثرها على متطلبات كفاية رأس المال .	3.278	0.669	3.750	0.754	1.529	0.126
x32	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية لمخاطر السيولة ضمن التقارير المالية للبنك .	3.278	0.669	3.750	0.754	1.529	0.126
X27_32	إجمالي المحور الرابع	3.907	0.444	4.028	0.481	0.923	0.356

ويتبين من الجدول السابق رقم (15) أن قيمة z الإجمالية للمحور الرابع 0,923 ومستوى المعنوية (..sig) 0,356 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي إدارة ALCO بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة ، وأكدت أراء واتجاهات مسئولي إدارة ALCO بالبنوك التجارية العامة والخاصة على أهمية ارتكاز الإطار المقترح على توجه مجلس إدارة البنك والإدارة العليا في وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف ورسم السياسات الموضوعية التي تعكس المستويات المرغوبة لمخاطر السيولة ، وكيفية تحديدها وقياسها وتفعيل إجراءات الرقابة عليها ..

جدول رقم (16)

نتائج اختبار Mann Whitney لقياس الفروق الجوهرية بين مسئولي الإدارة المالية لعينتي الدراسة (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة

كود المتغير	المتغيرات	الإدارة المالية					
		قطاع عام		قطاع خاص		مان وتيني z	المعنوية sig
		متوسط حسابي	انحراف معياري	متوسط حسابي	انحراف معياري		
x27	يرتكز الإطار المقترح على توجه مجلس إدارة البنك في وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف ورسم السياسات الموضوعية التي تعكس المستويات المرغوبة لمخاطر السيولة ، وكيفية تحديدها وقياسها وتفعيل إجراءات الرقابة عليها .	4.471	0.507	4.500	0.513	0.207	0.836
x28	تمارس إدارة التمويل بالبنك عدة وظائف أهمها تحليل معدلات كفاية رأس المال ووضع خطط طارئة لرأس المال في ظل الظروف غير العادية .	4.441	0.504	4.450	0.510	0.062	0.950
x29	توجد علاقة تكاملية بين توجهات وسياسات مجلس إدارة البنك والوظائف الأساسية لإدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة .	4.441	0.561	4.500	0.513	0.307	0.758
x30	يفرض تكوين مصدات كافية للسيولة بالبنك على لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية ممارسة الوظائف الآتية (تحديد مخاطر السيولة – نماذج قياسها – استراتيجيات إدارتها – إنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأنها) .	4.441	0.561	4.500	0.513	0.307	0.758
x31	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية	3.882	0.769	4.250	0.444	1.829	0.067

	الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز القياس الكمي لمخاطر السيولة وتحديد أثرها على متطلبات كفاية رأس المال .						
x32	يساهم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية لمخاطر السيولة ضمن التقارير المالية للبنك .	3.853	0.744	4.250	0.444	-2.056	*0.040
X27_32	إجمالي المحور الرابع	4.255	0.523	4.408	0.384	1.075	0.282

ويتبين من الجدول السابق رقم (16) أن قيمة z الإجمالية للمحور الرابع 1,075 ومستوى المعنوية (..sig) 0,282 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين أراء واتجاهات مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية من حيث الملكية (عامة – خاصة) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة. إلا أنه توجد فروق معنوية بين مسئولي الإدارة المالية بالبنوك التجارية الخاصة والعامة بشأن مساهمة التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 في تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية لمخاطر السيولة ضمن التقارير المالية للبنك ، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,250 ، 3,853 على الترتيب ، مما يعزز اهتمام البنوك التجارية الخاصة بتطبيق مقررات لجنة بازل في إطار متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS 7 & IFRS9.

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة الفرض الرابع كما وضحتها الجداول رقم (14،15،16) إلى ما يلي :

1. تبين من استخدام أسلوب Mann Whitney قبول الفرض الرابع حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الإدارات المختلفة بالبنوك التجارية المصرية من حيث الملكية (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة .
2. أكد مسئولي الإدارات الثلاثة أن البنوك التجارية المصرية (عامة – خاصة) على وجود علاقة تكاملية بين توجهات وسياسات مجلس إدارة البنك والوظائف الأساسية لإدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة ، مما يفرض

على لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية ممارسة الوظائف الآتية (تحديد مخاطر السيولة – ونماذج قياسها – واستراتيجيات إدارتها – وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأنها) ، فضلاً عن ضرورة دعم التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية IFRS9 & IFRS 7 ومقررات بازل 3 لتعزيز القياس الكمي لمخاطر السيولة وتحديد أثرها على متطلبات كفاية رأس المال وربحية البنك.

4/4 – نتائج تحليل مصفوفة الارتباط Correlation Matrix :

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج معامل ارتباط سبيرمان Spearman's بين محددات البحث ، وذلك للتعرف على قوة واتجاه ومعنوية العلاقة ، فكلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على قوة الارتباط بين المحاور الرئيسية للبحث ، وتدل الإشارة الموجبة علي أن العلاقة طردية ، وذلك لاختبار مدى صحة الفرض الخامس بشأن مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية (عامة – خاصة).

ينص الفرض الخامس للبحث على أنه " **لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص)** ".

جدول رقم (17)

نتائج اختبار معامل ارتباط سبيرمان Spearman's rho بشأن علاقة الارتباط بين مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية

متغيرات البحث	1- طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية (من حيث مصادر حدوثها ، أسباب حدوثها).	2- المتطلبات النوعية والكمية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ظل مقررات بازل 3 ، ومعايير IFRS.	3- مدى قيام البنك بالقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية IFRS: الدولية.	4- المقومات الأساسية التي تعكس الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية IFRS9 , IFRS7. طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية.
1- طبيعة وأهمية مخاطر السيولة التي تواجه البنوك التجارية (من حيث مصادر حدوثها ، أسباب حدوثها) .	1.000	.273(**)	.222(*)	.223(*)

2- المتطلبات النوعية والكمية لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك التجارية في ظل مقررات بازل 3 ، ومعايير IFRS .		1.000	.451(**)	.408(**)
3- مدى قيام البنك بالقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS: .			1.000	.493(**)
4- المقومات الأساسية التي تعكس الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة البنكية , IFRS7. IFRS9طبقاً لمقررات بازل 3 ، ومعايير التقارير المالية الدولية.				1.000

**معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عالية المعنوية عند 0.01

*معامل الارتباط ذو دلالة إحصائية عالية المعنوية عند 0.05

وتشير أهم النتائج المستخلصة من التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة هذا الفرض كما يوضحها الجدول رقم (17) إلى ما يلي :

1. تبين من استخدام أسلوب مصفوفة الارتباط Correlation Matrix رفض الفرض الخامس حيث توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مقومات الإطار المقترح وتوفير أسس موضوعية للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية (عامة – خاصة) ، حيث أن قيم معامل الارتباط تتراوح مابين (0,222 – 0,493) وذلك عند مستوى معنوية أقل من0,05/0,01 .
2. تؤكد علاقة الارتباط على صدق العبارات المستخدمة في قياس متغيرات البحث ، ومساهمتها في بناء مقومات الإطار المقترح التي تدعم القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS7, IFRS9 بالبنوك التجارية محل الدراسة .
3. يساهم تفعيل التوافق بين كل من معايير التقارير المالية الدولية IFRS ومقررات لجنة بازل فى تحسين وتفعيل ما يتعلق بأطر القياس الكمي والنوعي وأساليب الإفصاح الكاف والملائم عن معلومات مخاطر السيولة ضمن التقارير

الإدارية والمالية ورفعها للمستويات الإدارية المعنية والجهات الخارجية (البنك المركزي ،والجهات الحكومية والمستثمرين والمؤسسات والوكالات المصرفية الدولية .. الخ) .

ثامناً : النتائج والتوصيات

توصل البحث إلى العديد من النتائج المرتبطة بالإطار النظري والدراسة الميدانية لاختبار الفروض الإحصائية ، وعدد من التوصيات يمكن تناولها بإيجاز على النحو التالي :

1/6- نتائج البحث :

تتمثل نتائج البحث في ضوء استعراض الإطار النظري واختبار الفروض الإحصائية في الأتي :

- 1/1/6- تتبنى مجالس إدارات البنوك والإدارة العليا بها العمل على تفعيل مبادئ وآليات حوكمة القطاع المصرفي في إطار الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل3 ، وذلك من خلال وضع الأهداف والإستراتيجيات ورسم السياسات التي تعكس الفصل الواضح بين السلطات والمسئوليات ، وتحديد المستويات المرغوبة من المخاطر بشكل عام ، ومخاطر السيولة على وجه التحديد.
- 2/1/6- تهتم إدارة التمويل بالبنوك بتحديد معدلات كفاية رأس المال ومقارنتها بمتطلبات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية ، فضلاً عن وضع خطط طارئة لتدعيم رأس المال ومعدلات السيولة البنكية .
- 3/1/6- تتوحد خطط واستراتيجيات وسياسات كل من مجلس إدارة البنك والإدارة العليا ، ووظائف إدارة التمويل بالبنك بشأن تكوين مصدات كافية للسيولة تدعم استقرار البنك في ظل الظروف المواتية وغير المواتية .
- 4/1/6- تقوم لجنة إدارة وحوكمة المخاطر المصرفية بالقياس والإفصاح عن المخاطر بشكل عام ومخاطر السيولة بشكل أساسي من خلال الخطوات التالية :
  - تحديد مخاطر السيولة من خلال الكشف عن مصادر وأسباب حدوثها .
  - استخدام نماذج كمية ونوعية لقياس مخاطر السيولة أهمها (النسب والمؤشرات المالية ، ونسبة تغطية السيولة ، ونسبة صافي التمويل المستقر في ضوء تعليمات لجنة بازل3 ، أخرى ....).

- اتخاذ إجراءات فعالة لإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بشأن المخاطر البنكية ككل ومخاطر السيولة على وجه التحديد وتحديثها بصفة دورية بحيث تتضمن كل من (الأحداث التاريخية ، ومدى تكرارها ، وأثرها على رأسمال البنك وربحيته ، وتحديد الأحداث المتوقعة التي تؤثر على هذه المخاطر) .

- 5/1/6-تزايد اهتمام إدارة البنوك بتدعيم الإفصاح عن المخاطر ككل ومخاطر السيولة بشكل أساسي في ضوء الالتزام بمعايير الرقابة المصرفية (مقررات لجنة بازل 3) ، وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS7,IFRS9 .
- 6/1/6- كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وعي وإدراك مسئولي كل من إدارة المخاطر ، وإدارة ALCO ، والإدارة المالية بالبنوك التجارية المصرية (قطاع عام – قطاع خاص) بشأن أهمية القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ضوء الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة المصرفية (مقررات لجنة بازل3) وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS . حيث لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين أراء المستقصى منهم بالبنوك التجارية العامة والخاصة محل الدراسة بشأن كل من (طبيعة وأهمية مخاطر السيولة البنكية ، التزام البنوك بالمتطلبات الكمية والنوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة في ضوء تعليمات بازل 3، التوافق بين أساليب القياس والإفصاح عن مخاطر السيولة في ظل مقررات بازل 3 ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، مقومات الإطار المقترح للقياس والإفصاح عن مخاطر السيولة) .

2/6- توصيات البحث :

في ظل تزايد اهتمام المؤسسات المصرفية المحلية والدولية بتقديم ضوابط ومعايير موضوعية لقياس وتقييم مخاطر السيولة والرقابة عليها، وفي ضوء ما ورد بنتائج البحث تتمثل أهم التوصيات فيما يلي :

1. يجب أن تلتزم إدارة المخاطر بالبنك بمتابعة سياسات وضوابط إدارة مخاطر السيولة من قبل الجهات المسئولة (لجنة إدارة الأصول والإلتزامات ALCO ، ولجنة التوظيف ، ومدير الخزينة ، ومدير العمليات المالية ، ومدير المخاطر) ، وتحديد دور مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية ، ومدى مسئولية السلطات الإشرافية في الرقابة على مثل هذه المخاطر.

2. ضرورة قيام إدارة المخاطر بالبنك بوضع السقوف الداخلية اللازمة لضبط مخاطر السيولة بالبنك (الحد الأدنى من الأصول السائلة عالية الجودة ، الحد الأقصى لنسبة التركز في مصادر التمويل والموجودات السائلة) ، مع ضرورة وضع سياسات وإجراءات احترازية لقياس وإدارة مخاطر السيولة بما تتماشي مع تعليمات السلطات الرقابية والإشرافية.
3. ضرورة تحديد أسس وأساليب وقواعد ومؤشرات قياس مخاطر السيولة التى تعمل على تحقيق التوافق بين متطلبات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية ، ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS .
4. ضرورة تعزيز أساليب الإفصاح الكاف والملائم فى ضوء متطلبات لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية ، ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS عن معلومات مخاطر السيولة ضمن التقارير الإدارية والمالية ورفعها للمستويات الإدارية المعنية والجهات الخارجية (البنك المركزي ،الجهات الحكومية ، المستثمرين ، والمؤسسات والوكالات المصرفية الدولية .. الخ) على أن تتضمن عملية الإفصاح كل من :

- ✓ الهيكل التنظيمي وإطار إدارة مخاطر السيولة.
- ✓ معلومات نوعية تتعلق بوضع السيولة " مصادر الأموال ، الأساليب الفنية المستخدمة لتخفيفها "
- ✓ معلومات كمية لوضع السيولة بالبنك " حجم ومكونات غطاء السيولة ، البنود داخل وخارج الميزانية " .

مراجع البحث

1- المراجع العربية :

1-أبو طالب ، أحمد محمد ،" دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار الإلزام بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية"، مجلة المحاسبة المصرية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد السادس ، السنة الثالثة ،2013.

2-إدريس، ثابت عبد الرحمن، " بحوث التسويق أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض "، الدار الجامعية بالإسكندرية، 2012.

3-الفرارجي، محمد محمد ، " نموذج محاسبي مقترح لتقييم أداء البنوك في إدارة مخاطر السوق – دراسة تطبيقية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، 2011.

4-السيسي ، صلاح الدين حسن ، " تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية " ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2011 .

5-العشماوي ، محمد عبد الفتاح ، " إطار محاسبي مقترح لأثر محددات أداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 2007، ص ص 213-265 .

6-جريخ ، نبيلة عبد الله ،" مبادئ التقارير المالية المتقدمة بموجب المنهاج الدولي الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد – UNCTAD) ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن ، 2012.

7-خطاب، جمال سعد ، " تأثير إدارة وتقييم وضبط المخاطر على الملاءة الائتمانية- اطار محاسبي مقترح " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل ،2008 ، ص ص 309- 342.

8- خليل ، أحمد فؤاد ، " قياس وإدارة المخاطر " ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، 2010 .

9-شحاتة ، محمد عبد الشكور ، " إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات IFRS 7 بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة تطبيقية على بنك الرياض) " ، مجلة البحوث المحاسبية بالسعودية ، المجلد الثاني عشر ، العدد الثاني ، 2013 .

10- عبد الصمد، وفاء محمد ، " القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل 2 بين النظرية والتطبيق " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ،جامعة المنصورة ، العدد الأول ،2008 ، ص ص 356-393.

11- موسى ، وائل إبراهيم سليمان ، " تحليل اقتصادي لأبعاد المخاطر المصرفية دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لمصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2012 .

12- نوفل ، مدحت عبد الرشيد ، " أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة المصرية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد السادس ، السنة الثالثة ،2013.

13- البنك المركزي المصري ، " مخاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2- ورقة للمناقشة " ، قطاع الرقابة والإشراف ، وحدة تطبيق مقررات بازل 2 ، 2011.

14- .....، " الرقابة الداخلية فى البنوك"، قطاع الرقابة والإشراف ، سبتمبر 2014 .

15- اتحاد المصارف العربية ، " بازل 3 " ، إدارة البحوث ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، 2010.

2- المراجع الأجنبية :

1- BCBS " Liquidity Risk: Management and Supervisory Challenges", Bank For International Settlements, November, 2008.

2- -------, " Principles for Enhancing Corporate Governance", Bank For International Settlements, March, 2010 .

3- -------, "Peer Review of Supervisory authorities Implementation of Stress Testing Principles " , Bank For International Settlements, April , 2013 .

4- ---------, " Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements " , Bank For International Settlements, January, 2014,p.p1-23 .

5- Bourgain, et. al " financial openness disclosure and bank risk – taking in MENA countries " Emerging Markets Review, Vol. 13, Issue 3, Sep. 2012, p.p 283-300.

6- Bushman . M & Christopher D " Accounting discretion, loan loss provisioning and discipline of banks risk – taking " Journal of accounting and Economics " Vol.54, 2012 , PP 1-18.

7- Carles Roberts , et al , " Decision Support Framework For Risk Management on Sea Ports and Terminals using Fuzzy Set Theory and Evidential Reasoning Approach " , Expert Systems With Applications ,Vol. 39 ,Issue 5, Apr. 2012,P.P5087-5103 .

8- Cipullo N., Vinciguerra R., " Basel III VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", Universal Journal of Accounting and Finance, Vol.2, Apr. 2014,P.P 47-51 .

9- KBMG , " Basel 3 Pressure Is Building " Financial Services, December , 2010.

10- IASB – International Accounting Standards Board , IFRS 9: Financial Instruments,2010.

11- ----- ,the final version of IFRS 9 :Financial Instruments' bringing together the classification and measurement,2014.

12- Mikes , Anette , " From counting risk to making risk count : Boundary – work in risk management " , Accounting organization and society ,Vol.36, 2011, P.P 226-245 .

13- Peardshaw, peter ,"Enhancing The Stress Testing Framework–How To Get It Right", Accenture Risk Management,2011.

14- Nadia, ci. & Rosa, vi. "The Impact Of IFRS 9 and IFRS 7 On Liquidity in Banks : Theoretical aspects" ,Procedia – Social and Behavioral Sciences, Vol. 164 ,Dec.2014, p.p 91-97 .

15- www.icaew.com/en/library/subject-gateways/accounting-standards, 2014.